

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service

Chester Beatty
Library
MS

وذلك الذي يريه ووصاه ولدك
اعليه يا
من التقدم ذكره الا بعد ودين
من حاملا لا سبيل الى احواله وانه النان
من قضي شام من منها وذلك ان كاسا
كانت او ما في معناه فحاطا باله لحد
الحجر واحكامه
من حكايا من رفقة من حكايا
والنالي صغر القار واذكر لافه
الملك عتاه في اسد الى بال ولاحام

المان
مضاه
اراد
وهو
السر
كان
ما
انسام
رهنه
الطلاق
بذلك
عبر
الطفل
يعمه
ال

**PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS**

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS

5 cm

AL-AQSĀM WA'L-KHIṢĀL, by Abū 'l-'Abbās Aḥmad b.

'Umar B. SURAIJ al-Baghdādī al-Shāfi'ī (d. 306/918).

[A compendium of Shāfi'ī jurisprudence.]

Foll. 43. 24.8 × 16.5 cm. Rather cursive scholar's naskh.

Dated 12 Dhu 'l-Qa'da 660 (28 September 1262).

No other copy appears to be recorded.

AL-AQSĀM WA'L-KHIṢĀL, by Abu 'l-'Abbās Aḥmad b.

'Umar B. SURAIJ al-Baghdādī al-Shāfi'ī (d. 306/918).

[A compendium of Shāfi'ī jurisprudence.]

Foll. 43. 24.8 × 16.5 cm. Rather cursive scholar's naskh.

Dated 12 Dhu 'l-Qa'da 660 (28 September 1262).

No other copy appears to be recorded.

عن الله بالسنن وحسن الخلق بالسنن وحسن الخلق
والنفس الطاهرة المستقيمة فالأفعال والنفس الطاهرة المستقيمة
التي هي جارية للنفس وحسن الخلق بالسنن وحسن الخلق
في الدنيا والآخرة والبرهان على ما في الأبطال
شهر أي من كان قبلنا من الأبطال علمهم الله
قلنا من الأبطال علمهم السلام واجبه علينا في فعلنا
أو يكون في شرنا ذكرها فعلنا اتباع ما كان في شرنا
الآيات عن أحكام الاستنباط قبل محي الشرع
في القول فيما سلف وأما قسم على إقسام واجبه
الأشياء الملوكة في غير جازر الاعتدال وحصلت
الهامع حسن ذلك في العقل الآيات عن العدل
سوى فعله فيها ما علمناه ومنها ما استأثره على نفسه
ذلك العلم العقلية التي لا يجوز عليها التبدل والتغير
والثالث العلم المستخرج والرابع علم الاستنباط
والسابع العلم المخصوص على قول بعض أصحابنا
أعلم أنه لا يكون علم صحيح إلا بوجود ثبوت في خصال
عليه وإن كان جاري في علوه أنها بوجه الحكم بوجودها
والمعارضه والتخصيص ويكون علمه إجماعها من جهة
البيان عن علمه غلبه الاستنباط وأما العلم
والحكم بها جازر إذا كانت على ما وصفناه غير
البيان عن أحكام العقلات في العلم المستخرج
من جهات من ذلك أنه لا يجوز عليها التبدل والتغير
لأن الأصول العمليّة علم الضرورة في ذلك الرغبات
أنه لا يمكن وجود الشيء على ما هو مع عدم
منه لا يرد ذلك العلم التي هي عليه لا يمكن أن يرتفع
العلم عن العلم

عن الله بالسنن وحسن الخلق بالسنن وحسن الخلق
والنفس الطاهرة المستقيمة فالأفعال والنفس الطاهرة المستقيمة
التي هي جارية للنفس وحسن الخلق بالسنن وحسن الخلق
في الدنيا والآخرة والبرهان على ما في الأبطال
شهر أي من كان قبلنا من الأبطال علمهم الله
قلنا من الأبطال علمهم السلام واجبه علينا في فعلنا
أو يكون في شرنا ذكرها فعلنا اتباع ما كان في شرنا
الآيات عن أحكام الاستنباط قبل محي الشرع
في القول فيما سلف وأما قسم على إقسام واجبه
الأشياء الملوكة في غير جازر الاعتدال وحصلت
الهامع حسن ذلك في العقل الآيات عن العدل
سوى فعله فيها ما علمناه ومنها ما استأثره على نفسه
ذلك العلم العقلية التي لا يجوز عليها التبدل والتغير
والثالث العلم المستخرج والرابع علم الاستنباط
والسابع العلم المخصوص على قول بعض أصحابنا
أعلم أنه لا يكون علم صحيح إلا بوجود ثبوت في خصال
عليه وإن كان جاري في علوه أنها بوجه الحكم بوجودها
والمعارضه والتخصيص ويكون علمه إجماعها من جهة
البيان عن علمه غلبه الاستنباط وأما العلم
والحكم بها جازر إذا كانت على ما وصفناه غير
البيان عن أحكام العقلات في العلم المستخرج
من جهات من ذلك أنه لا يجوز عليها التبدل والتغير
لأن الأصول العمليّة علم الضرورة في ذلك الرغبات
أنه لا يمكن وجود الشيء على ما هو مع عدم
منه لا يرد ذلك العلم التي هي عليه لا يمكن أن يرتفع
العلم عن العلم

في الاستفهام المجرى الثاني المطالب بالاول الاستفهام المجرى
من النعم الجواب عن السؤال ثم المطالب بحدود الدنيا وحياته
الجواب عن السؤال هذه الميزة اخبار مجردة عما لا يدرى من
ولا يدرك من غيره وكل من سأل سأل ما يستدعيه مذهبه
خارج عن طريق الدين ولا عن الطريق الذي ابتداه فان اسعده ما
الم يأت به عن احوال قضات واحكامها حقيقة المناقضة ان يوجب
شيء م يرفعه مثل ما اوجه به او يفي شيئا من اجل شيء
فلا مسميا باخره مثل قول النصارى اني جوهر واحد لما نه عن
الاستقال واحكامه الاموال يكون باربعة اقسام فمن ذلك اسفال من مذهب لا يدرى
سوالا في جواب ومن جوابا في سوال ومن دليل الادليل السال عن احوال الاموال
واحكامه الاموال على سبعة اقسام فمن ذلك ان يحلل المعلن عليه فطال مجرايا
عن ذلك والثاني ان يودي كلامه الى الحال حتى يلزمه على ذلك كل باطل والثالث ان يفسر
كلامه بعض الرابع ان يستخرج او الخامس ان يحسب في احوال به قوله واستقل
والسادس ان يقول قولاً يلزم ان يقول مثله فلا ريب ولا ياتي بفصل السابع ان يسل عن
عن غيره السنان عما قاله الصافي من الاستحسان قال بالاستحسان في ستة مواضع
من ذلك كتاب الصداق بالخلوه فذلك ضرب من الاستحسان وكذلك في باب السداد الى
ذلك قاض الى قاض فذلك الاستحسان وفي السبعة لانه امام استحسانه يستعمل بالحق
استحسانا او المعه بل هو راجع الاستحسانا وما ذكره من استحسانه مراسيل سعيد بن الربيع
وجه انه السبب ان عن التقليد واحكامه التقليد قول الهول بغير حجة ومحمد
ذلك في عشر خصال فمن ذلك التقليد في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم والتقليد في
الاخبار عن رسول النبي صلى الله عليه وسلم والتقليد في العالم اذا سأل المسعوم والتقليد في
المعومات والخامس ما قاله في الحوان من تقليد عثمان رضي الله عنه والسادس ما قاله في الزكاة
القديم ولا يجوز تقليد احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتقليد القايه وتقليد القايه
الاولى اذا نزلت به نازله اعلم له بالاولى ذلك التقليد في اخبار الملا في رمضان
على اسم الله وعونه على ذلك كتاب الطهارة وفرايضها وسننهم سبع ذلك ما بان ان شاء الله

في الاستفهام المجرى الثاني المطالب بالاول الاستفهام المجرى
من النعم الجواب عن السؤال ثم المطالب بحدود الدنيا وحياته
الجواب عن السؤال هذه الميزة اخبار مجردة عما لا يدرى من
ولا يدرك من غيره وكل من سأل سأل ما يستدعيه مذهبه
خارج عن طريق الدين ولا عن الطريق الذي ابتداه فان اسعده ما
الم يأت به عن احوال قضات واحكامها حقيقة المناقضة ان يوجب
شيء م يرفعه مثل ما اوجه به او يفي شيئا من اجل شيء
فلا مسميا باخره مثل قول النصارى اني جوهر واحد لما نه عن
الاستقال واحكامه الاموال يكون باربعة اقسام فمن ذلك اسفال من مذهب لا يدرى
سوالا في جواب ومن جوابا في سوال ومن دليل الادليل السال عن احوال الاموال
واحكامه الاموال على سبعة اقسام فمن ذلك ان يحلل المعلن عليه فطال مجرايا
عن ذلك والثاني ان يودي كلامه الى الحال حتى يلزمه على ذلك كل باطل والثالث ان يفسر
كلامه بعض الرابع ان يستخرج او الخامس ان يحسب في احوال به قوله واستقل
والسادس ان يقول قولاً يلزم ان يقول مثله فلا ريب ولا ياتي بفصل السابع ان يسل عن
عن غيره السنان عما قاله الصافي من الاستحسان قال بالاستحسان في ستة مواضع
من ذلك كتاب الصداق بالخلوه فذلك ضرب من الاستحسان وكذلك في باب السداد الى
ذلك قاض الى قاض فذلك الاستحسان وفي السبعة لانه امام استحسانه يستعمل بالحق
استحسانا او المعه بل هو راجع الاستحسانا وما ذكره من استحسانه مراسيل سعيد بن الربيع
وجه انه السبب ان عن التقليد واحكامه التقليد قول الهول بغير حجة ومحمد
ذلك في عشر خصال فمن ذلك التقليد في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم والتقليد في
الاخبار عن رسول النبي صلى الله عليه وسلم والتقليد في العالم اذا سأل المسعوم والتقليد في
المعومات والخامس ما قاله في الحوان من تقليد عثمان رضي الله عنه والسادس ما قاله في الزكاة
القديم ولا يجوز تقليد احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتقليد القايه وتقليد القايه
الاولى اذا نزلت به نازله اعلم له بالاولى ذلك التقليد في اخبار الملا في رمضان
على اسم الله وعونه على ذلك كتاب الطهارة وفرايضها وسننهم سبع ذلك ما بان ان شاء الله

حتى السنة بالسنه وحصر العام بالسنة وتخص
 والسنه بالسنه والمسنه بالسنه والعام بالعام والسنه بالسنه
 البيان عن حاله الفقيه وحكمه الذي في العلم والحق والعدل
 في العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
 شمس من كان قبلنا من الانبياء عليهم السلام والعدل والعدل
 قبلنا من الانبياء عليهم السلام واجبه علينا في فعلنا وادبنا
 او يكون في شرعنا ذكرها فعلنا اتباع ما كان في شرعنا وان كان في شرعهم
 الاجابة عن احكام الاستصحاب قبل محي شرع قد ذلت فيه
 في العقول فيما سلف وانما نسسم على لابه اقسام واجبه ومستوعب فاما الاستصحاب
 الاقسام الملوكة في غير جاز لا عند وجود حصول احداهما الا من مالها والعدل والعدل
 الهامع حين ذلك في العقل الامارة عن العقل واحكامها في العلم والعدل
 سئل لعله فيها ما علمناه ومنها ما استأثره تعالى بعبه ثم انما نسسم على لابه اقسام
 ذلك العلة العقلية التي لا يجوز عليها السدول والتغير والثاني العلة المستوعبة
 والثالث العلة المستخرجه والرابع علة الاستدلال الخامس الدوام والسادس علة غلبة البرهان
 والسابع العلة المحصورة على قول بعض الحكماء والباقي علة الابانة عن وصف
 اعلم انه لا يكون له صحة الا بوجود ثلثي خصال فمن ذلك ان يكون مستخرجه من اصل
 عليه وان يكون جارية في علوانها بوحدة الحكم بوجودها لا بدفعها اصل سلمه من النقص
 والمعارضة والتخصيص لا يكون ثم علة اعم منها من جهة الترتيب فاما
 البيان عن علة غلبة الاستدلال واحكامها في العلم والعدل
 والحكم بها جاز اذا كانت على ما وصفناه غير ذلك في العلم والعدل
 البيان عن احكام العلة العقلية في العلم المستخرجه ثلثي في العلة العقلية
 من جهات فمن ذلك انه لا يجوز عليها التغير والسدول والتغير والثاني العلة المستوعبة
 لان الصلوات الصلوات علم الضرورة في ذلك الرغبات لان اصولها السبع الناحية
 انه يستعمل وجود الشيء على ما هو به مع عدم علم الغرابة وليس كذلك العقلية وقد
 ان العلم والعدل الذي هو علم العلم والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل

وان كان يدور في العلم والعدل اذا ارتفعت من العلم لانه علم في العلم وفي العلم
 وان العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم
 في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم
 اربعة اقسام فمنها العلم والعدل وسبقه الحكم والثاني رفع الحكم وسبقه البلاء
 والباقي رفع البلاء والعلم والرابع السمع بالعدل كتركه مع الخلد مع الرجم
 عن احواله السمع واجل احكامه اعلم حكمه انه ان الاشياء على اقسام فواجبه
 ووجوبها كان واجبا في العقل فغير جائز ورود السمع عليه وما كان معا فغير جائز
 ورود السمع عليه وما كان يجوز احراز سمعه بعد وجوبه بعد سمعه وغير جائز ايضاً ورود
 السمع في الاحراز وما سمي بالسمع بالسمع والسمع بالسمع بالسمع بالسمع بالسمع بالسمع بالسمع
 في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم
 من الناس الا بعد معرفة سبب حصوله فمن ذلك ان يكون عارفاً بالطريقة والصورة المشاهدة وما
 طريقة الحجاب والسمع والطريقة اجاع الاله ويعرف طرفاً من القوم ويعرف بالطريقة المتأخر
 والغير البيان عن اوصاف المناظر وما سمعه عند مناظرته اعلم
 انه اذا كان المناظر عارفاً قد ساء من الموعاى سمعه عند مناظرته انما عن حصوله من
 ذلك اخلاص السمع في القدر والعلانية وان يصلح من منطقه والاشاطرة لا بعد فهم ما ساء عنه
 وان ظهر كلامه في المصنف في ان لا يصح فوق طاقته وان يحيط الفصح عن نفسه وان لا يستحق
 للمصنف وان لا يحل له المناظر ولا يلزم له المناظر وان يصدق الى الحكمة بالعلم بما بعد ذلك
 من البيان وان لا يراى في مجلس روع فيه وان لا يجازى السماع على اقل وليم يمثلها البيان
 على لا بد للمناظرين اللذين وصفنا حالهما منه قال واعلم حكمه انه ان لا بد لهما من
 مقدمة برهان اليها من خبر او عقل او خبر او يعني من المصالح الموطاة بين الخصمين
 في كل من تمكن لهما فائدة ما يبرهن على اليقين في حيط فان كان مقدمه ما وصفنا رجحاً
 في حجة التنازع فان لم تكن منها فائدة المقدمة يمكن ايجادها على صاحب حجة الا بالصدر
 حجة المقدمة كذا عن حال المصالح واحكامها في العلم والعدل في العلم والعدل في العلم

فصل في الاستقسام الجرد الثاني المطالب بالامانة
من القسم السؤال في بيان حكم المالك بعد الدية
الجواب عن السؤال من المتروك اخبار مجردة
فلا بد من قسمته وكل من حال سوا الامانة
خارج عن طريق النظر ولا عن الطريق الذي ابتداه
المالك بانه عن المناقصات واحكام حقيقته المناقضة ان يوجب
شيء ثم يدفعه مثل ما اوجه به او يبي شيئا من اجل شيء
فلا بد من قسمته باخره مثل قول النصارى له او اني جوهر واحد
الاسقال واحكامه في الاسقال كون باربعة اقسام فمن ذلك
سوال الجواب ومن جوابه الى سوال ومن دليل الادلة
واحكامه في الاسقال على سبعة اقسام فمن ذلك ان يحلل
عن ذلك والثاني ان يودي كلامه الى الحال حتى يلزمه على ذلك
كلامه بعض الرابع ان يستعين او الخامس ان يحسب مني فاذا طوب
والسادس ان يقول قولا ويلزم ان يقول مثله فلا ريب ولا ياتي
عن غير السان عما قاله المصنف من الاستحسان فالتباعد في ستة مواضع
من ذلك قاب الصدق بالخلوة فذلك ضرب من الاستحسان وكذلك في ذاب
لما قاض الي قام فذلك الاستحسان وفي السبعة بانه امام استحسانه
استحسانا او المعنى بل هو رابع استحسانا وما ذكره من استحسانه
وجه الله السان عن التلبد واحكامه التلبد قول الهول بغير حرمه
ذلك في عشر خصال فمن ذلك التلبد في الاخير عن النبي صلى الله عليه وسلم
الاخير عن النبي صلى الله عليه وسلم والتلبد في العالم اذا ساله المسعوم
المعومات والخامس ما قاله في الجوان من تلبد عن رضاه عنه والسادس ما قاله في التلبد
القدومه والاخير تلبد احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبد القاب وتلبد التلبد
المؤيد اذا نزلت به نازله اعلم له بالاولئك التلبد في اخبار الملا في رمضان
على انهم وعونه على ذلك ثواب الطاهر وفرايضه وسننهم سبع ذلك ما بانا

فصل في الاستقسام الجرد الثاني المطالب بالامانة
من القسم السؤال في بيان حكم المالك بعد الدية
الجواب عن السؤال من المتروك اخبار مجردة
فلا بد من قسمته وكل من حال سوا الامانة
خارج عن طريق النظر ولا عن الطريق الذي ابتداه
المالك بانه عن المناقصات واحكام حقيقته المناقضة ان يوجب
شيء ثم يدفعه مثل ما اوجه به او يبي شيئا من اجل شيء
فلا بد من قسمته باخره مثل قول النصارى له او اني جوهر واحد
الاسقال واحكامه في الاسقال كون باربعة اقسام فمن ذلك
سوال الجواب ومن جوابه الى سوال ومن دليل الادلة
واحكامه في الاسقال على سبعة اقسام فمن ذلك ان يحلل
عن ذلك والثاني ان يودي كلامه الى الحال حتى يلزمه على ذلك
كلامه بعض الرابع ان يستعين او الخامس ان يحسب مني فاذا طوب
والسادس ان يقول قولا ويلزم ان يقول مثله فلا ريب ولا ياتي
عن غير السان عما قاله المصنف من الاستحسان فالتباعد في ستة مواضع
من ذلك قاب الصدق بالخلوة فذلك ضرب من الاستحسان وكذلك في ذاب
لما قاض الي قام فذلك الاستحسان وفي السبعة بانه امام استحسانه
استحسانا او المعنى بل هو رابع استحسانا وما ذكره من استحسانه
وجه الله السان عن التلبد واحكامه التلبد قول الهول بغير حرمه
ذلك في عشر خصال فمن ذلك التلبد في الاخير عن النبي صلى الله عليه وسلم
الاخير عن النبي صلى الله عليه وسلم والتلبد في العالم اذا ساله المسعوم
المعومات والخامس ما قاله في الجوان من تلبد عن رضاه عنه والسادس ما قاله في التلبد
القدومه والاخير تلبد احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وتلبد القاب وتلبد التلبد
المؤيد اذا نزلت به نازله اعلم له بالاولئك التلبد في اخبار الملا في رمضان
على انهم وعونه على ذلك ثواب الطاهر وفرايضه وسننهم سبع ذلك ما بانا

حلال من غيره في الزكاة اذا مال منه من الرضاء وان اسودت
 اذا مال هذا ذي ولم يبق قد صار هديا وكذلك اذا مال من غيره وان اسودت
 طابق ولم يبق وكذلك اذا تسع من تسع واثنا عشر من تسع واثنا عشر
 البان عن الحصال التي نحو الجمع بين النفل والقرض في الصلاة
 بين النفل والقرض فيه واحد الا عند وجود حصة من كل واحد والقرض
 احداها فرض والاخرى نفل وكذلك اذا نوى بالوضوء النفل والقرض في كل واحد
 والجمع والعبد وكذلك اذا نوى بالوضوء الفرض ويعلم الغير البان عن حصة من كل واحد
 السات وهل يجوز تقسيمها على الفعل في جميع البات مقارنة للفعل فلا عند
 حصلتين فمن ذلك الصيام على اخلاصه وكذلك الغارات واخو تاجرها الا في
 واحدة وهو صيام الطوع البان عن حكم العمل مع ترك النية
 كل من قصد الى ترك النية فان قصد الى الاخذ وحده اربع حصال فمن
 ذلك ترك النية في الصيام وكذلك ترك النية في الحج وكذلك العزم ولذلك الطوائف
 لما ايمانهم عن وصف النية في الطهارة الاخرى النية في الطهارة الاخذ
 وحده ثلاث حصال فمن ذلك ان ينوي رفع الحدث والثاني ان يقصد ما يتعلق به
 رفع الحدث وهو استحالة الصلاة مما هو ممنوع منه لاجل الحدث ومعنى ذلك استحالة
 الصلاة والقسم الثالث ان سوى بذلك فربما الى الله عز وجل فاما القسم فانه
 الا استحالة الصلاة مع عدم الايمان حسب لانه لا يرفع الحدث البان عن
 اوقات الطهارة وقت الطهارة وقت الحدث ويجوز معها قبل وبعد الصلاة الا
 عند وجود سبع حصال فمن ذلك النية ومنه سلب النية والنية وكذلك الحج وكذلك
 من به جرح او ناسور وكذلك الاستحالة واما سنة الوضوء وفرضه فقد تقدم ذلك
 في اول الكتاب فاما قوله صلى الله عليه وسلم ولا يدخل به في الاباحة فيصلي مثلنا فيه
 سنة دليل من ذلك التفرقة بين اراد الما على النجاسة واراد النجاسة على الملوقة
 دلاله ان القليل من المائنة وفيه ايضا دلاله انه يصح سحلا اذا دخل به و اراد بذلك
 غسله وفيه دلاله على انه على جهة الاستحالة لقوله صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري ان
 مات به منه وفيه دلاله اذا درى ان مات فلا غسل عليه وفيه دلاله على ان لا غسل

حلال من غيره في الزكاة اذا مال منه من الرضاء وان اسودت
 اذا مال هذا ذي ولم يبق قد صار هديا وكذلك اذا مال من غيره وان اسودت
 طابق ولم يبق وكذلك اذا تسع من تسع واثنا عشر من تسع واثنا عشر
 البان عن الحصال التي نحو الجمع بين النفل والقرض في الصلاة
 بين النفل والقرض فيه واحد الا عند وجود حصة من كل واحد والقرض
 احداها فرض والاخرى نفل وكذلك اذا نوى بالوضوء النفل والقرض في كل واحد
 والجمع والعبد وكذلك اذا نوى بالوضوء الفرض ويعلم الغير البان عن حصة من كل واحد
 السات وهل يجوز تقسيمها على الفعل في جميع البات مقارنة للفعل فلا عند
 حصلتين فمن ذلك الصيام على اخلاصه وكذلك الغارات واخو تاجرها الا في
 واحدة وهو صيام الطوع البان عن حكم العمل مع ترك النية
 كل من قصد الى ترك النية فان قصد الى الاخذ وحده اربع حصال فمن
 ذلك ترك النية في الصيام وكذلك ترك النية في الحج وكذلك العزم ولذلك الطوائف
 لما ايمانهم عن وصف النية في الطهارة الاخرى النية في الطهارة الاخذ
 وحده ثلاث حصال فمن ذلك ان ينوي رفع الحدث والثاني ان يقصد ما يتعلق به
 رفع الحدث وهو استحالة الصلاة مما هو ممنوع منه لاجل الحدث ومعنى ذلك استحالة
 الصلاة والقسم الثالث ان سوى بذلك فربما الى الله عز وجل فاما القسم فانه
 الا استحالة الصلاة مع عدم الايمان حسب لانه لا يرفع الحدث البان عن
 اوقات الطهارة وقت الطهارة وقت الحدث ويجوز معها قبل وبعد الصلاة الا
 عند وجود سبع حصال فمن ذلك النية ومنه سلب النية والنية وكذلك الحج وكذلك
 من به جرح او ناسور وكذلك الاستحالة واما سنة الوضوء وفرضه فقد تقدم ذلك
 في اول الكتاب فاما قوله صلى الله عليه وسلم ولا يدخل به في الاباحة فيصلي مثلنا فيه
 سنة دليل من ذلك التفرقة بين اراد الما على النجاسة واراد النجاسة على الملوقة
 دلاله ان القليل من المائنة وفيه ايضا دلاله انه يصح سحلا اذا دخل به و اراد بذلك
 غسله وفيه دلاله على انه على جهة الاستحالة لقوله صلى الله عليه وسلم فانه لا يدري ان
 مات به منه وفيه دلاله اذا درى ان مات فلا غسل عليه وفيه دلاله على ان لا غسل

من ذلك عند السجدة والركعة والاشهاد المجزئ وذلك ان من كان في حال
التي كان من فرض القبلة والوجه اليها والاحوال التي تليها في وجهه الى
الصلوة فرض من فريض الصلاة ولكن من اراد ان يستكملها في حال ذلك فله ان
على نفسه ولذلك اذا خاف على ما له من عداوة او بهيمة فيقبل او من غير ما وكذلك الموقوف على
ولذلك المواقل على الرأفة ولذلك الماشي في السفر توجه الى القبلة ومشي في حياض
واسجد لا الى القبلة وكذلك الفرق في حاله على حسب الامكان ولذلك المريض الذي لا
الى القبلة يصلي على حسب مكان البستان عن وصف الصلاة واول ما يخرج من الصلاة
سقط على ملأه اقسام اركان واجاز فييات فاما الاركان فان فرضا تقدم القول فيه
وما كان اجاز فعله في ذلك بحجود السهو ومن ترك من الهيات شيئا فلا شيء عليه فاما
الاركان فان ترك منها شيئا فعليه الاعادة الا في خصلتين احدها العمامة وهو ان يدرك
راكعا والمانى القراء فاذا ادرك الامام راكعا سقط عنه فرض القراء واما الاجاز في حال
الجلوس في الشبهة الاولى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وما كان في معنية والمانى من رفع
الدين وما كان في معنى كمن الجلوس وغيرها في الصلاة على ملأه اقسام فمن ذلك الجلوس
بين السجدة على رجليه السري وحب السري ووجهه اصابعه نحو القبلة ولذلك الجلوس
في الشبهة الاولى فاما الشبهة الاخيرة فانه يجمع رحله السري تحت ساقه اليمنى ويصير
اليمنى ويفضي يديه اليه السري الى الارض واعلم ان في الصبح طينتين احدها بين السجدة والمانى
متوركا الا ان يدرك مع الامام ركعه فيكون له ثلث جلسات البستان عن حال
ما يسد به الصلاة اعلم ان خمسا وعشرين خصله منسقة للصلاة فمن ذلك العمل الطويل
والثانية ان يصرق اليه اليه النافله والباله اليه في قطعها والاربعه خروج الوقت في
الجمعة والخامسة الضحك في الصلاة والسلامة الكلام عامدا والسابع خروج الوقت في المسح
وكذلك ان يطهر شي من قدمه ولذلك ان يصرق وجهه عن القبلة عامدا وكذلك اذا اقطع دم السجدة
في الصلاة ولذلك من به السلسل سلس البول والرجح والنجوى ولذلك العريان اذا وجهه ستر
في صلاته وكذلك الامه تصوق في في الصلاة ولذلك اذا خرشاع موضع على وجهه العبد وكذلك
ان ترك شيئا من فريض الصلاة ناسيا حتى بطاولة ذلك وكذلك ان كان ما لم يقدم على امامه
ولذلك ان اتم بركا ومن احسن القراء وهو يحسنها وكذلك ان اسم بامراء او خشي مشكلا

او يكره

ويكون فيه عيبا في وقت الصلاة او ارتد من حاله في الصلاة او ارتد من حاله في الصلاة
علامه من عيبه في الصلاة عن احوال الشبهة واول ما يخرج من الصلاة
التي هي في وقت الصلاة على ما عليه الصلاة عليه وعلى ما عليه الصلاة عليه ان لا يقرأ الا وهو اشهد ان
ما روي عنه وان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم البستان عن الاجاز التي
تفارق فيها الفيا الرجال في الصلاة المراء تفارق الرجل في الصلاة في مدة شتر خصله من ذلك
ان لا اذني عليها ولا اقامة ولا جاعه ولا جعدة وتاخر عن صفوف الرجال امامته وخطين
وان على النسياسة سايابا من الاوجه هو في الفتي على النسياسة شعوره ولا حلق في الرجال
لا يمكن من امامه من ولا يحد من الاربعين في الجمعة ويغفص من صوته في القراء عنه
المحضر واذا الى ما في علاتها صفت ونظم بعضا الي بعض وبلصق بطنها في فمها
البستان عن احكام العبد والامام في الصلاة العبد والمحر في الصلاة
التي حلت حصالا فمن ذلك ان لا يجعه عليه وان لا يكون في ما في الجمعة وان لا يعتد به في عدا
والامة طلقه الا في سترتها وكشف راسها وفي حاله في الستر البستان عن احكام
ما بين من عدا الى ولا يكون عليه اعاده فمن ذلك الستر والقراء والاستحاضة وسلس البول
والن والنجوى واذا دام الرعاف وخرج الدم من المخرج وكذلك من خاف العطش ومعه ما
والفتان فاما على ما هو الخاف على نفسه ولذلك الخاف على ما هو ولد الى الاعا اذا دله بصرك على
القبلة ولذلك اذا تعرف عن الصلاة وكذلك الماسح على الجباير اذا وضعها على طها وكذلك العجا
عن القيام والركوع والسجود ولذلك العريان وكذلك سبل وان ارتاف على نفسه
البستان عن حال من لا سقط عنه الاعا الذي لا سقط عنه الاعا
اي عشر شيئا من ذلك على وجه دم خاف ان غسله والمريض تصيبه النجاسة لا بعد على
غسلها ومن عدم الماء والزاب يصلي فعله الاعا ومن وضع الجباير على غير طها وسع عليها
فعله الاعا ولذلك من طلب الماء وهو في ملكه فعليه الاعا ولذلك المجتهد في وقت الصلاة
فعله الاعا وكذلك المخير في الستر والماء لخطا فعليه الاعا وكذلك ان ترك شيئا من
صلواته فعليه الاعا وكذلك ان لم يرض الى غير القبلة فعليه الاعا
البستان عن احوال السهو في الصلاة واحكامه ومجود الوان واعدا

فيه الزكاة وما كان من ذلك الزكاة في غير ذلك
وساوي ذلك فلا زكاة فيه وقد قيل ان الزكاة
الذهب والورق والتجارة والابل والبقر والغنم والزرع
وركة الفطر السان **باب** التي تحت يها الزكاة
كالمحول وصال الصاب وسلامة المالك وامكان الدفع وان يكون الاخذ لها مستحقا
ومما لا يعتبر فيه حول وسنذكر في موضعه ان ثلثه السان عن الحاصل
يعتبر معها كالمحول في الزكاة من خمس مئة لا يعتبر معها المول في الزكاة فمن كان
مكونا ربعين من الغنم بحيث اربعين مئة وماتت الابلان فالزكاة فيها واجبة وان
فيها المول التام وكذا لابل وكذا البقر وكذا اذا كان له عشرة ومائة من الغنم
واحدة اخذت الواحدة الزيادة على العشرين ومائة واخذت معها اخرى وتلك في الابل
في البقر وكذا ان كانت له سلعة للتجارة تساوي مائة درهم احد عشر شهرا فلها الزكاة
صارت تساوي ثلثيها زكي جميعها وكذا اذا ملك الورثة سلعة للتجارة بوجهي حول الا
فاله نصا هذا قال ابن القاسم قاله في القدر وقال في الجديد لا زكاة على الورثة فيما ورثوا من
العروض حتى يدعوه مصيرهم عينا او ورثا مصير في ذلك او فاما سريه في العروض التي
مكننا قال ابو يعقوب وهذا اذا كان معه مائة درهم احد عشر شهرا ووجد من المصدرة
درهم زكاة حقا ولذا لا يعتبر المول في كل ولا كرم ولا زرع ولا زكاة فطر ولا معدرة
زكاة **باب** عن حاله **باب** عذبه الزكاة من المملوك جمع المملوكين الزكاة
سواء الا عند وجود ثمان خصال فمن ذلك رجل ضل ماله فلا زكاة عليه في ذلك الحال وكذا
من عصب ماله وكذلك من معه مائة درهم وعليه مائة وكذا في المكاتب وذلك لعدم الماد
له في التجارة وكذلك الذين اذ ان على غنم على وكذا اذا اجر داره هو ملك للاجرة ولا زكاة
عليه الا بعد استيفاء المنافع ولا على من فيه جز من ورق السان عن اوصاف الاخر
للزكاة واحكامها **باب** كل من وجبت عليه الزكاة اذا كان فقيرا لا يعد ثلاث خصال فمن كان
هائما او مطلقا او مولى لها او كل من كان محتاجا لغيره الزكاة فاذا اُسِرَ وجبت عليه
المكاتب **باب** عن اوصاف المسحور للزكاة ان عور دفع الزكاة الى كل محتاج الا
وجود احد عشر مئة فمن ذلك انه يجوز دفعها اليه ولا الى غيره ولا الى ابيه ولا الى

محب

16
الى من سواه في ما سواه ولا في ما سواه وهذا المعنى السان عن احوال
الزكاة **باب** في مال واخذت ثمان المحذور فذلك حصل فمن في العبد
ثمان مئة زكاة الفطر وزكاة المال ورجل معه مائة درهم وعليه مائة وذلك القطعة
السان فيها لا تقطع وجب صاحبها **باب** عن حال تقديم الزكاة وحوزا ذلك
يجوز تقديم الزكاة الا عند وجود اربع خصال فمن ذلك مال الصاب وسلامة المملوك
والمال سائلا في مال المحول ووقت وجوب الزكاة وان كان الاخذ لها مستحقا لها
في وقت وجوبها الا ان يكون اسعفى منها ما سوا **باب** منه **باب** اخر
في كل من اسلفته من الزكاة شيئا فوجده وقت وجوبها غنيا فلك الرجوع عليه الا ان
يكون له احوال فمن ذلك ان اسعفى من غير المال فياخذ له فيه او يكون دفع ذلك الى امام
المسلمين بغيره وليس له الرجوع وكذا ان دفع الزكاة اليه من لا يعرفه فليس له الرجوع عليه
قال وقد عاذا القول الى تفسير ما عدم السان عن تفسير ما تقدم ذكره واوصافه
في اربعة وعشرون من الابل فادونها في كل خمس شاة فاذا المص حشا وعشرين فيها
ثم لها بعد ذلك وقصا كل وقص عشرة فاذا زادت وقصا فيها بنت لبون فاذا زادت احد
ففيها حقة ثم لها بعد ذلك ثلثة اوقاص كل وقص من ذلك خمسة عشر فاذا زادت ففيها
جوزة ثم اذا زادت وقصا اخر فيها حصان ثم اذا زادت بعد ذلك الى مائة واحدة وعشرين
ففيها ثلاث بنت لبون فاذا زادت بعد ذلك على كل خمس حقة وفي كل اربعين بنت لبون
فاذا بلغت مائة وثلاث ففيها اربعة بنت لبون وحقة فاذا بلغت اربعين ومائة ففيها حقتان وانه
لبون فاذا بلغت مائة وخمسين ففيها بنت حقا فاذا بلغت مائة وستين ففيها اربع بنت
حقتان فاذا بلغت مائة وسبعين ففيها بنت حقا فاذا بلغت مائة وثمانين ففيها
حصان وبنات لبون فاذا بلغت مائة وتسعين ففيها بنت حقا وانه لبون فاذا بلغت
مائتين ففيها اربع حقا وخمس بنت لبون فان لم يكن عنده السن الواحد فاعطى في
ذلك السن احدى ستين او عشرين درهما فان كان دون السن احدى مئة ستين او عشرين درهما
صدقة **باب** في كل مئة من البقر مئة وفي كل اربعين مسقوا من فرائس الفريضة
صدقة فاذا بلغت مائة وعشرين ففيها مئة مئة واربعة مئة وثلثون الساعي محسرا

وبما اخذ له من الاموال والملك والارض وما كان له من
 الرزق ما وجد في ارض من ارض العالمين من رزقه الله تعالى
 ان يكون رزقا او فقهه ويكون رزقه من اهل بيته ولا يكون
 له مسلم او يهودي او نصراني ولا يعلم انه يملك لئلا يكون
 له من الرزق ما كان له من الرزق من رزقه الله تعالى
 النحر السان عن احكام زكاة الفطر واوصافها @ صدقة الفطر هي
 اذا كان واجدا لها وادرك شيئا من شهر رمضان او ولد له مولود او تزوج او
 في ذلك الوقت مملوكا الا عند وجود عشرين خصال للمراه الحرة اذا كانت تحت زوج
 المكاتب والمكاتبه وكذلك ام ولد المكاتب اذا كانت امته وكذلك اما المكاتب
 وكذلك اما المكاتبه اذا كان لها عبيد واما وكذلك ولد المكاتب من امته واما
 المادون له في التجاره وكذلك الامهات اذا كانت تحت عبد السان @ حوا
 زكاه الفطر وهل يلزم من يلزمه النفقه @ كل من كرمته نفقته لزومه زكاة الفطر
 الا عند وجود احد عشر خصاله فمن ذلك العبد يلزمه نفقه زوجته ولا زكاه له
 وكذلك المكاتب وكذلك العبد المادون له في التجاره وكذلك ولد المكاتب من امته واما
 المكاتبه يلزمها نفقه ولدها ولا زكاه عليها وكذلك العبد المادون له في التجاره ولا يلزمه
 الزكاه عنه وكذلك امته المادون له في التجاره ولذا لا يلزمه نفقه جماعه المملوك ولا يلزم
 عنه ولذلك الاباء والامهات والاولاد المادون له في التجاره ولا يلزم الزكاه عنهم السان
 عن مقدار الزكاه @ لا يخرج الزكاه اقل من صاع في زكاة الفطر الا عند وجود عشرين
 فمن ذلك ان يفضل عنه بعد قوته اقل من صاع فعليه اخراجه وكذلك لئلا يكون عتقه
 مكاتبه ونصفه حران فيه نصف صاع ولذلك ان نصفه حر ونصفه عبد وهو عتقه
 وكذلك في المكاتب ولذلك ان نصفه حر ونصفه مملوك في التجاره فلا يخرج
 من صنفين الا في عده المسائل المتقدم ذكرها وغير جابر اخراج زكاة الفطر الا من صنفين
 ان يكون قوتا وان لم يكن فيه الزكاه والثاني ان يكون فيه الزكاه وان لم يكن قوتا
الصيام
 مما فرض ذلك صيام شهر رمضان وقضا رمضان وسنه من شوال وصيام القدر وقضا
 الطوع وصيام الايام البيض وصيام داود عليه السلام وصيام الظهار وصيام العتق

وصام

صيام الايام البيض وصيام شهر رمضان وقضا رمضان وسنه من شوال وصيام القدر وقضا
 الطوع وصيام الايام البيض وصيام داود عليه السلام وصيام الظهار وصيام العتق
 وصيام الفطر وصيام اللباس وكذلك كل من كرمه نفقته لزومه زكاة الفطر
 وصوم من اتلف شيئا من شجر الحزم وصوم الموهال وصوم الدهر وصيام يوم الخرو
 الشريق ويوم الفطر ويوم الشك واسم ال شهر رمضان يوم ويومين والثاني من الصام
 من يوم النصف من شعبان وصيام يوم الجمعة على انفراد السان عن فرض الصيام لاجل
 الصيام المأمور به وجوب تسع خصال فمن ذلك البلوغ والاسلام وسلامه العقل ورويه
 العقل واستكمال سبعين بلوغ العلم في الشهر والذكر والامتنع من ذلك الا في حمله
 الجنين والعسا @ باب منه اخبر متى صل
 عنده دخول رمضان فقد وحله تسعة اشيا الله لئلا يله ولا يزل عنها والاسكاف عن
 الطعام والشراب والمساك عن الجماع والمساك عن الذي يصل الى جوفه والى بطنه محفنه او
 سحوط او غيره وكل ما كان سببا للانزال وان لا يعتد كرا واستغراقه من طلوع الفجر الى
 غروب الشمس السان عن حال النبات في الصيام @ النبات في الصيام يتأرق
 ساير النبات في حصيلتين تقدم بالقرض وتأخرها عن بعض العمل الطوع اياه
 عن حال الحصال المقسود للصيام فمن ذلك ما وصل الى جوفه او من اي وجه كان
 الجماع في الفرج لئلا يمان على جهة العبد ولذلك الانزال في التفكير والنظر ولذلك اذا بقي
 عامدا وكذلك الحيف والنفاث وكذلك الجنون والاعما اذا طال وكذلك الارتداد ومن
 اتية الى التطوع وقطع الصيام على قول بعض اصحابنا وفيه نظر لا باب عن
 الرخصة في ترك الصيام @ وترك الصيام غير واجب الا عند وجود عشرين خصال فمن ذلك
 المرض والسفر اذا كان طاعه والحيف والنفاث ولذلك الحامل والمرضع والسبح المهر والمراه
 الهمة والمغني عليه ومن غلب على عقله وخمسه من قدامنا ذكرهم عليهم القضا دون التجاره
 المريض والمفاقر والحائض والنفسا والمعجم عليه واسان عليها القفا دون القضا
 السبح المهر والمراه الهمة وملكه عليهم القفا والقفا على جهة الاستحباب
 الحامل والمرضع ومن اخر القضا على قول عليه رمضان ثانيا لئلا المعجم عليه والجنون

فلا تضاعف الا في احوال من كان في وقت فطرته على عقله فيكون عليه الصيام
وكذلك من كان في وقت فطرته على عقله فيكون عليه الصيام
ولجب الابتناء عن حال الوطى وانما فيه من الوطى في رمضان موجب للصيام
الا في تماثله احوال فمن ذلك ان جامع لا سيما فلا كفارة عليه ولا قضاء ولا كفارة
دون الفرج وكذلك من وطئ وهو يظن ان الليل قد دخل وكذلك من وطئ في الليل
وكان الفجر قد طلع وكذلك من ابل وهو ناس وكان عنده انه معطوف في قلا فانه عليه
قضا وكذلك من وطئ في نهار اليوم ثم خرج في اخره فلا كفارة عليه ولذلك المرأة اذا كانت
في نكته يومها فلا كفارة عليها وكذلك من وطئ ثم مات في ذلك اليوم فلا كفارة عليه ولا
الابتناء عن احكام الاكام في نهار رمضان من ابل في رمضان
الا في افطار فلا تضاعف عليه الا في سنة احوال من ذلك ان يكون عنده ان الليل قد وجب
فعليه القضا وكذلك ان ابل وعنده ان الفجر لم يطلع وقد طلع فعليه القضا وكذلك
مضغ شيا ودخل الى حلقه ولذلك ان سبقه الما في استسافه ومضغته وكذلك
عمل في الدقيق فدخل الى حلقه الا ان سبقه اقسام الصيام المتابع ثمانية ايام
من الصيام يجب فيه التتابع فمن ذلك الظهار والقتل والوطى في رمضان وكذلك
ولذلك الله في الحج والسعي في الحج اذا رجع وكذلك صيام رمضان الامر عارض وقد
ان كفارة البين كذلك وفيه نظرقا ما لا يجوز الاستمرار في صيام المنيعة وبذلك
استدراكا وكذلك من نذر صيا ما متفرقا لم يجز الامتناع ولذلك بدله الا ان سبقه
عن الوطى واحكامه من الوطى في صيامه على ثلثة اقسام فمنهم من عليه القضا
ومنهم من عليه القضا يجوز كفارة ومنهم من لا تضاعف عليه ولا كفارة فاما الذين عليهم
والكفارة فالوطى عامدا في نهار الصيام في رمضان اثما من عليه القضا دون الكفارة
ظن ان الليل باق فوطئ واما من لا تضاعف عليه ولا كفارة فمن علم ان الفجر قد طلع واخر
مكانه وكذلك الناس وكل من قصد الى بلد فانزل فعليه القضا الا في حال السفر
والتفكر لا تضاعف عليها ولا كفارة الا ان سبقه عن احكام الكفارات في الصيام واما
الكفارة في الصيام على قسمين كفارة الاعلى وكفارة الادنى فاما كفارة الاعلى فليها
وجود مستحصال فمن ذلك وطئ المرأة في قلاها او دبرها حلالا كان او حراما ولذلك

وكذلك من كان في وقت فطرته على عقله فيكون عليه الصيام
وكذلك من كان في وقت فطرته على عقله فيكون عليه الصيام
ولجب الابتناء عن حال الوطى وانما فيه من الوطى في رمضان موجب للصيام
الا في تماثله احوال فمن ذلك ان جامع لا سيما فلا كفارة عليه ولا قضاء ولا كفارة
دون الفرج وكذلك من وطئ وهو يظن ان الليل قد دخل وكذلك من وطئ في الليل
وكان الفجر قد طلع وكذلك من ابل وهو ناس وكان عنده انه معطوف في قلا فانه عليه
قضا وكذلك من وطئ في نهار اليوم ثم خرج في اخره فلا كفارة عليه ولذلك المرأة اذا كانت
في نكته يومها فلا كفارة عليها وكذلك من وطئ ثم مات في ذلك اليوم فلا كفارة عليه ولا
الابتناء عن احكام الاكام في نهار رمضان من ابل في رمضان
الا في افطار فلا تضاعف عليه الا في سنة احوال من ذلك ان يكون عنده ان الليل قد وجب
فعليه القضا وكذلك ان ابل وعنده ان الفجر لم يطلع وقد طلع فعليه القضا وكذلك
مضغ شيا ودخل الى حلقه ولذلك ان سبقه الما في استسافه ومضغته وكذلك
عمل في الدقيق فدخل الى حلقه الا ان سبقه اقسام الصيام المتابع ثمانية ايام
من الصيام يجب فيه التتابع فمن ذلك الظهار والقتل والوطى في رمضان وكذلك
ولذلك الله في الحج والسعي في الحج اذا رجع وكذلك صيام رمضان الامر عارض وقد
ان كفارة البين كذلك وفيه نظرقا ما لا يجوز الاستمرار في صيام المنيعة وبذلك
استدراكا وكذلك من نذر صيا ما متفرقا لم يجز الامتناع ولذلك بدله الا ان سبقه
عن الوطى واحكامه من الوطى في صيامه على ثلثة اقسام فمنهم من عليه القضا
ومنهم من عليه القضا يجوز كفارة ومنهم من لا تضاعف عليه ولا كفارة فاما الذين عليهم
والكفارة فالوطى عامدا في نهار الصيام في رمضان اثما من عليه القضا دون الكفارة
ظن ان الليل باق فوطئ واما من لا تضاعف عليه ولا كفارة فمن علم ان الفجر قد طلع واخر
مكانه وكذلك الناس وكل من قصد الى بلد فانزل فعليه القضا الا في حال السفر
والتفكر لا تضاعف عليها ولا كفارة الا ان سبقه عن احكام الكفارات في الصيام واما
الكفارة في الصيام على قسمين كفارة الاعلى وكفارة الادنى فاما كفارة الاعلى فليها
وجود مستحصال فمن ذلك وطئ المرأة في قلاها او دبرها حلالا كان او حراما ولذلك

وكل المساجد في ذلك سوا الا في زواياها والى ان يكون
اسبوع وان يكون على اعتكافه بالمسجد الحرام او مسجد المدينة او مسجد
صكبات المساجد الباقية من غير هذه الزوايا والى ان يكون
من ابيض الحج حصة النبي والاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزياره والعمرة
والطواف فاما الفية فوقها ان يكون مغتاربه للاحرام فاما وقت الاحرام فمما لا
الي طلوع الفجر يوم النحر واما الوقت فممن وقت زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع
الفجر من يوم النحر واما الطواف فاول وقت من يوم النحر ولا غايه لآخره واما السعي
الصفا والمروة فاذ تقدم طواف باحرام اجزاء ذلك سوا ان الطواف وصلا وفلا قبل
عرفه او بعده **السا** عن الخصال التي يجب بها الحج الحج يجب عليه
عشر حمله فمن ذلك ان يكون حرا بالغا عاقل مسلما وبلون له بعه سلقه وراية حمله
ونفقه لعياله وبضاعة يرجع اليها ويكون الوقت مكملا او بقدر على ذلك باله اذ كان عليه
نفسه او بلون له من يعطيه وبلون قدح عن نفسه يكون اسبا على نفسه وما له من
ياخذه او عطش لمحقه **السا** عن احوال الحرمين واصنافهم المحرمين على احرام
فمن ذلك محرم بالحج من داره وقارن بين الحج والعمرة ومنتهى من الحج والعمرة ومنهم
يسمع الى الحج ومحرم بصرف احرامه الى حبش **السا** عن اوصاف القارن من الحج
والعمرة **ع** على اسام محرمين بها جميعا باحرام واحد ومحرم بعمرة ثم ادخل الحج على المحرم
بأي ما احرم فكون قارنا وكذلك من احرم بالحج ثم ادخل عليه عمرة فانه يكون قارنا
وفي ذلك ان يكون عليه دم الا ان يكون من حاضري المسجد الحرام **السا** عن حال المسافر
واحكامه **ع** المسع الذي عليه دم التمتع من اجتمع فيه اربع حصال فمن ذلك ان يكون احرم
بعمرة في اشهر الحج واحرم بالحج في ذلك العام ولم يرجع الى ميقاته ولا الى بلده ولم يكن من
حاضري المسجد الحرام فالدم عليه واجب **السا** عن حال المفرد للحج واحكامه
المفرد بالحج من احرم بالحج من حال شهال الى طلوع الفجر من يوم النحر او وقف بعرفة من وقت
الزوال من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر وطواف للزيارة من يوم النحر ومما لا
وسعي وهو محرم بعد الطواف سوا ان ذلك فرضا او نفلا ولا دم عليه **السا**
عن حال المحرم بعمرة واصنافه **ع** العمر لا يتم الا بحسنه اشيا الاصلال بها مع التوبة

وغيره من اصنافه الى خلاف من فيها والذي يحاكيه من غير ذلك
بالحج من غير هذه الزوايا والى ان يكون على اعتكافه بالمسجد الحرام او مسجد المدينة او مسجد
صكبات المساجد الباقية من غير هذه الزوايا والى ان يكون
من ابيض الحج حصة النبي والاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزياره والعمرة
والطواف فاما الفية فوقها ان يكون مغتاربه للاحرام فاما وقت الاحرام فمما لا
الي طلوع الفجر يوم النحر واما الوقت فممن وقت زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع
الفجر من يوم النحر واما الطواف فاول وقت من يوم النحر ولا غايه لآخره واما السعي
الصفا والمروة فاذ تقدم طواف باحرام اجزاء ذلك سوا ان الطواف وصلا وفلا قبل
عرفه او بعده **السا** عن الخصال التي يجب بها الحج الحج يجب عليه
عشر حمله فمن ذلك ان يكون حرا بالغا عاقل مسلما وبلون له بعه سلقه وراية حمله
ونفقه لعياله وبضاعة يرجع اليها ويكون الوقت مكملا او بقدر على ذلك باله اذ كان عليه
نفسه او بلون له من يعطيه وبلون قدح عن نفسه يكون اسبا على نفسه وما له من
ياخذه او عطش لمحقه **السا** عن احوال الحرمين واصنافهم المحرمين على احرام
فمن ذلك محرم بالحج من داره وقارن بين الحج والعمرة ومنتهى من الحج والعمرة ومنهم
يسمع الى الحج ومحرم بصرف احرامه الى حبش **السا** عن اوصاف القارن من الحج
والعمرة **ع** على اسام محرمين بها جميعا باحرام واحد ومحرم بعمرة ثم ادخل الحج على المحرم
بأي ما احرم فكون قارنا وكذلك من احرم بالحج ثم ادخل عليه عمرة فانه يكون قارنا
وفي ذلك ان يكون عليه دم الا ان يكون من حاضري المسجد الحرام **السا** عن حال المسافر
واحكامه **ع** المسع الذي عليه دم التمتع من اجتمع فيه اربع حصال فمن ذلك ان يكون احرم
بعمرة في اشهر الحج واحرم بالحج في ذلك العام ولم يرجع الى ميقاته ولا الى بلده ولم يكن من
حاضري المسجد الحرام فالدم عليه واجب **السا** عن حال المفرد للحج واحكامه
المفرد بالحج من احرم بالحج من حال شهال الى طلوع الفجر من يوم النحر او وقف بعرفة من وقت
الزوال من يوم عرفة الى طلوع الفجر من يوم النحر وطواف للزيارة من يوم النحر ومما لا
وسعي وهو محرم بعد الطواف سوا ان ذلك فرضا او نفلا ولا دم عليه **السا**
عن حال المحرم بعمرة واصنافه **ع** العمر لا يتم الا بحسنه اشيا الاصلال بها مع التوبة

العران دافع حرقه ومن سلك غير هذه الطرق جازم المكافات التي هي
المكافاة بقلته اقله والمكافاة في الحج والمعجم سوا السباغ
عند الاحرام يستحب له غذا خالقه عن شيا من خلك ان يلبس ثوبا من
من شعره يقطع ويحرق من ثيابه الخيطه ونحو ذلك فانه يلبس ثوبا من
وبريقه بالاحرام ويصلي ركعتين يقول اللهم اني اريد الحج والعمره والقبول علي كل شيء
كتابك وسنة رسلك صلى الله عليه وسلم فان له ما يركبه ركبه ولي
باب التمسك باللباس واللباس عليه الذي صلى الله عليه وسلم
حكي عن داود عليه السلام انه كان يقول في بليته ليك وسعدك والخير عندك
من ثلبه موسى عليه السلام لسك عدد الزاب لسك اسك مرغوب ومرهوب اليك
وكل ذلك حسن فانه يلبس في كل وقت وعلى كل حال في المساجد وامال الليل واصططام النفاق
والاسراب والمجرب وعند الصلوات فاذا فرغ صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأله
عرجل الجنة وما قرب منها السباغ عن حال الحرم وما تحديه في كل احرامه على
الحرم في احرامه اجتناب احدى وعشرين حمله فمن ذلك لبس المحيط على كل حال الا بالاحرام
الازار يلبس السراويل وكذلك الخفين الا لا يجد البعلين يقطعها من الكعبين ولا
يغطي راسه ولا ياحدين شعره ولا من طفره ولا يقرب طيبا ولا ياكل طعاما فيه طيب
ولا يلبس ثوبا مسة زعفران ولا يلبس بدهن راسه ولا حنطه باي ادمان فان وادق
بدنه بدهن فيه طيب ولا يلبس عمامه ولا يقرب السباغ ولا يتلذذ ولا يعتد لنفسه
نكا حوالا لغيرة ولا يقتل صيدا في حل ولا حرم ولا يلبس ريشه ولا عرجه ولا يشرب
ولا يمسحه ولا يخرج من الحرم ولا ياكل منه ولا يوطع من شعر الحرم ولا يلبس صيدا ولا ياكل
ما لبسه السباغ عن حال ما يوجب القديه من ذلك ست وعشرون حمله فمن
الحرم فعليه القديه فمن ذلك لبس المحيط وكذلك الخفين وتغطية الرأس واخذ الشعر في
الطفر ومس الطيب ولذلك الله والاستمتاع به ودهن راسه ولحيته باي دهن فان وادق
بدنه بدهن فيه طيب وقتل الصيد وجرحه وسف شعره واما في بعضه ولذلك الوط
والقبلة وترك الري والمبيت يعني وكذلك المزدلفة اذا خرج منها قبل نصف الليل ومحو
المسفات وترك المقام يعرفه الى غروب الشمس وترك الطواف للدخول والوداع الا الله

وكذلك الشعر الحرام وكذلك اذ اذ شعر حرام ودم القران لا يمسحه
عن حال الحطال المذوب الى فعلها في الاحرام
على اختلافه فليس له ان يلبس ثوبا من خلك ان يلبس ثوبا من
في الشعر وركعتي الطمأنينة والنبوة احرليه معنى وكذلك الري في اخر يوم وكذلك
الوقوف على الشعر وكذلك الحايض اذا ابرت من غير وداع وكذلك لبس المحرم وطعمها
عند وجود المغفل وكذلك السراويل عند عدم الارزول ذلك اذا ترك الحركه في وطن
عشيره ولا كذا اذا ترك الحلق والتقصير عند ذلك الصلاه في مسجد ابراهيم عليه السلام
الامام وكذلك سائر الصلوات وكذلك اذا ترك الوقوف بعرفة بها وكذلك
اداء على صده وهو محرم وكذلك اذا حلق شعر حلال او قطع طفره وكذلك اذا نظر بشيء
او فكره فانزل فلامديه وكذلك اذا قدم نسكا على نسك في يوم النحر فلامديه عليه
وكذلك اذا لم يصعد على الصفا والمروة وكذلك اذا لبس وتطيب او وطى او غلى راسه
فان شيا فلامديه عليه وذلك اذا اغتسل واخيم وكذلك ان يقتل من الصيد ما لا يؤكل لحمه
وكذلك ان يدفع الصيد عن نفسه وكذلك ان يفتخر في عينه او يظهر مصططع منه وذلك
لغيره من يديه بدهن لا يطيعه في الامانة عن احوال النسان وما يمارق
فنه العبد وما يمارق فيه العبد النسان في الحصال التي يمارق فيها العبد النسان
عشر فمن ذلك اذا اخذ الشعر والطفر وقتل الصيد وجرحه وسف شعره ولبس ريشه
وكذلك ان فعله محرم في حرم او طلال في حرم وكذلك الطفر في منزله الشعر وكذلك
اذا قتل صيدا في ملكه او ملك غيره السباغ عن حال الاعتسال في الحج والاعتسال
في الحج احد عشر حمله فمن ذلك الاهلال بالحج ودخول الحرم ودخول مكة والوقوف بعرفة والرد
والرجوع العقبة والري الحمار والبلة ايام والغسل الطواف والغسل لدخول مدینه
الريوك صلى الله عليه وسلم واعمال الحج بخوارطها في الا في جالين الطواف على اختلافه وتلقي
الطواف السباغ عن حال الدخول الى مكة بغير احرام لا يجوز الدخول الى مكة الا بالاحرام
الا عند وجود تلك خصال فمن ذلك ان تكون ملوبا او حطابا او مصرفا في منافع اهلها
السباغ عن الطواف واحكامه ٥ لا يحوز الطواف الا عند عشر

حاشا ان يكون طاهر الى ستره طاهر وطرف
من الحرم السود وان يستقبل الحج بجميع بدنه في اي اطل اسبح وان
السب وان يكون في منبته في النسب والاعمال في سبطه وان
الحج وان لا يطعمه ولا يلبس حيا السب ان عن الطواف واعداده الطواف
على ثلثة اصنام طواف الزمارة وهو طواف الافاضة وهو المفروض لا يورثه التمسك
تركه فهو على احراره وعليه الاتيان به والطواف الثاني طواف الوداع ليس بضروري
تركه حتى جاوز ما يقصر فيه الهلاة فعليه الدم وان رجعه لم يسقط عنه الدم وان كان
حاشا نقرت من غير وداع ولا فيه عليها والنا لتطواف الدخول لا شيء على من تركه
حاشا على من اخرج منه وفيه الرمل فان لم يرمل فيه فلا شيء عليه وله ان يرمل في
طواف الزيارة الا ان السعي واجبا عليه في السعي فرض فلا يثبت
عليه ومن تركه فان عليه الرجوع ولا يتم الا تكال ابي عشرة خصله فمن ذلك ان يكون قد
تقدمه احرار وتقدمه طواف سوا ذلك الطواف فمضا او ناله في يوم الحج او قبله
او بعده ويكون مسوعا كاملا ويكون اسداه بالصفاء واخره بالمروة وان لا يستريح حرا
وان لا يكون في المسجد ويجوز بطهاره وغبرطهاره وما شيا وراكبا ومن ترك منه خطو
كان عليه الرجوع ولا يوجب الدم عنه ولا غير بعضه الا ان السعي فرض فلا يثبت
سكن الطواف سبع وعشرون خصله فمن ذلك رفع الدين في الدعا والاصطباع في جميع
والرمل في ثلثة منه والذكر في جميعه والسكنه والوقوف وقله الكلام واستلام الركن
اليماني سده ولا يقبله ويقبل يده واذ احادى الركن الاسود استلمه وقبله والركن
الركن العراقي لم يقبله ولم يسهه وقال اللهم اني اعوذ بك من السعاق والمقاو اعوذ بك
من عذاب القبر ومنه الرجال ومنه المحي والمات فاذا الى المزاب قال اللهم اظلمني
عرتك يوم لا اظلم الاظلمك فاذا الى الركن اليماني قال اللهم انت انا في الدنيا حسنة وفي
الاخر حسنة وقنا عذاب النار ولكن سغان في الطواف القرآن فانه افضل ولا سعي
دع على شيء من البيت فانه تطل طوافه وان كان طواف الوداع فليكن اخر بعد الطواف
وستقبله بعد فراغه ان يقف عن الركن والباب يعرف ذلك الموضع باللمزم وبعد
به اليمن الى الباب والعسري الى الحرم يكشف بطنه ويلصق باللسان ان مكنته ذلك

وعول

حاشا ان يكون طاهر الى ستره طاهر وطرف
من الحرم السود وان يستقبل الحج بجميع بدنه في اي اطل اسبح وان
السب وان يكون في منبته في النسب والاعمال في سبطه وان
الحج وان لا يطعمه ولا يلبس حيا السب ان عن الطواف واعداده الطواف
على ثلثة اصنام طواف الزمارة وهو طواف الافاضة وهو المفروض لا يورثه التمسك
تركه فهو على احراره وعليه الاتيان به والطواف الثاني طواف الوداع ليس بضروري
تركه حتى جاوز ما يقصر فيه الهلاة فعليه الدم وان رجعه لم يسقط عنه الدم وان كان
حاشا نقرت من غير وداع ولا فيه عليها والنا لتطواف الدخول لا شيء على من تركه
حاشا على من اخرج منه وفيه الرمل فان لم يرمل فيه فلا شيء عليه وله ان يرمل في
طواف الزيارة الا ان السعي واجبا عليه في السعي فرض فلا يثبت
عليه ومن تركه فان عليه الرجوع ولا يتم الا تكال ابي عشرة خصله فمن ذلك ان يكون قد
تقدمه احرار وتقدمه طواف سوا ذلك الطواف فمضا او ناله في يوم الحج او قبله
او بعده ويكون مسوعا كاملا ويكون اسداه بالصفاء واخره بالمروة وان لا يستريح حرا
وان لا يكون في المسجد ويجوز بطهاره وغبرطهاره وما شيا وراكبا ومن ترك منه خطو
كان عليه الرجوع ولا يوجب الدم عنه ولا غير بعضه الا ان السعي فرض فلا يثبت
سكن الطواف سبع وعشرون خصله فمن ذلك رفع الدين في الدعا والاصطباع في جميع
والرمل في ثلثة منه والذكر في جميعه والسكنه والوقوف وقله الكلام واستلام الركن
اليماني سده ولا يقبله ويقبل يده واذ احادى الركن الاسود استلمه وقبله والركن
الركن العراقي لم يقبله ولم يسهه وقال اللهم اني اعوذ بك من السعاق والمقاو اعوذ بك
من عذاب القبر ومنه الرجال ومنه المحي والمات فاذا الى المزاب قال اللهم اظلمني
عرتك يوم لا اظلم الاظلمك فاذا الى الركن اليماني قال اللهم انت انا في الدنيا حسنة وفي
الاخر حسنة وقنا عذاب النار ولكن سغان في الطواف القرآن فانه افضل ولا سعي
دع على شيء من البيت فانه تطل طوافه وان كان طواف الوداع فليكن اخر بعد الطواف
وستقبله بعد فراغه ان يقف عن الركن والباب يعرف ذلك الموضع باللمزم وبعد
به اليمن الى الباب والعسري الى الحرم يكشف بطنه ويلصق باللسان ان مكنته ذلك

وعول

ويكون عليه سنة والثاني عشر على الصبي بعد البلوغ
والنساء اذ بلغ السن عن احكام النكاح في الاحرام كل من
وقيل المحرم فانكاح ما لم يلج اليه من غير ذلك المأذي لا يخلو
محموم وكذلك الخليفة اذ المحرم عقد خطارة النكاح وذلك في الحج والقرن
عقد النكاح لا بعد كمال الطواف والسعي النسائي عن احكام الطلاق والتفريق
الطلاق والتفريق عند ما اياه بعد حصر وليس تفك ولا بدل على نكاحها ومن فعله
وقته فعليه الفدية وكذلك ان فعل باذنه او بغير اذنه الا عند وجود حصر
ان يكون شعر في عصبه بوجهه فاذا اخذه فلا فدية عليه وكذلك ان عرضت له
شعره فلا فدية عليه وكذلك اذا سقط الشعر من نفسه فلا كفارة عليه وكذلك ان
ماله فله كفارة عليه وذلك اذا قطع جلد الداس وعليه شعر فلا كفارة عليه
النساء عن حال السنة في الحلاق ان ما حصل من سنن الحلاق من ذلك خلق
جميع الراس في الرجال دون النساء وان لم يور بعد كمال الرمي وان اشار طحله وان لم يور
مستقبل الفلح وان سلا بشقه الامين وان سلغ الى العظمين من الاصداغ وان لم يور
فراغته من ذلك وان باخذ شيئا من ظفره بعد فراغه وان تقبل عند فراغه اللحم ان يكل شعره
حسنه وامح غنيها سبه وازفع لي به ادرجه واغفر لي والمخلفين والمخضرمين والجميع
المملين ويستحب له ان يداو شيئا من الطب وليس التان وحاله كل شيء الا النساء
النساء عن حال الدماء الواجبات في الحج والدماء المخصوص عليها في الحج على اربعة اصناف
فمن ذلك دم المتعة وبدله صيام عشرة ايام والقسم الثاني بدمه الادنى وبدله مائة درهم
صوم او اطعام ستة مساكين والثالث حرا الصد وبدله من اطعام الصيام
والرابع دم الاحصان وفيه قولان ولم يذكر البدل فيه فيرد الى اربعة اشياء به شأها واقربها
المتعة وبدله على ما رتب فيه النساء عن اعداد الدماء الواجبات في الحج الفدية
الواجبات على اثنى عشر فسمي من ذلك الدماء المقدم ذكرها دم المتعة والاحصان
ولذلك دم الادنى وحز الضيد ودم القران ودم الهوات ودم اللباس ودم الطبر
يعطه الراس ودم الوطى ودم الفلح ودم المنفات ودم طواف الوداع ودم طواف النذور
الحار ودم لئالي ولبله المزدلفة ومن دفع من عرفه قبل الغروب وسر دهره او طهر

بار من دهن بدنه بدهن فيه طيب الا ما به عن حال الدرايا
عن اربعة اصناف الدماء مبرقا في الحرم الا في حالين دم الاحصان بدنه
بشعره وبذلك باعطى الدرايا ولا يأكل من الواجب من العدي الا في حالين فمن ذلك
بشعره بدنه بدهن كونه الله ولذلك اذا اوجدها واحدا بمجرى الاصاحي
فانما ايات كلها مد يد الي سلى الله عليه ولم الا في حالين فديه الادنى وقص الاطعام
لغيره ان يكون بعض الكفارة صبا ما وبعضها المعاملة الا في حالين قتل الصدوق
والمعني في ذلك انه يعومر مع الفدية على الاطعام ولذلك فديه الادنى
انما عن اجناس الهدايا في الحج والعمرة لا يجوز هدي الامن ثلثة اجناس
الزبد والبقر والغنم ولا يجوز الاشعار الا من سبيل احوها الاول والثاني البقر
الا ما به عن احكامه الاحرام متى صح وبسبب ان لا يسيل
الى الجمل الا من حقه الاحصان والعوات ولا احصان الا عند وجود سبع حصال فمن ذلك
ان يحصر عدد كاف كان او مسلما وكذلك العلفان وذلك ان كان حبس في السجن او امره معها
زوجها او عبد حصه سبعة وكذلك السيل والنار والسبع والحصر في جميعها
الحج وفي بعضه سوا عليه والهدي لا تصاعله الا ان يكون حجه الاسلام ولا حل الا بالهدى
والكفان الا ان يكون عبد احصره سبعة او امرأة معها زوجها فلها الاحلال قبل السبا وحج
في الاحصان والصيام والاطعام قياسا على دم المتعة فالوان شرط منه احرامه ان
يكون محله حبس فلا دم ولا قضا الا ان يكون حجه الاسلام الا ما به عن العوات
واحكامه ان كل من فاته الحج عليه القضاء وعليه الهدى الا في حالين فمن ذلك ان يكون الحجة
من حيث اعلون سبيلهم بعد ذلك فلا قضا ولا فدية ولذلك ان كان شرط ذلك عند
احرامه الا ما به عن احكام من الخروج الى مي وما سبب له عند ذلك الخروج الى
مي ليس بضر ولا فدية على من تركه ولذلك ليله عرفة الاولى لا فدية فيها والسنة في ذلك
ان يكون خروجه في يوم التروية وان يقول عند مني اللهم اليك توجهت ووجهك اريدت
منى اللهم فامنن علي ما مننت به علي وليايك واهل طاعتك وان يصلي بالطهر والعصر
والغروب وعشا الاخرة والصبح وحذ مني من العقبة الى بطن عشرين شاة لك وجهه وليس
لا عشر من بيته ومن السنة ان يخرج منها اذا طلعت الشمس وهو على بلبته

في بيان حكم البيع الرامح في حاد

المسماة على بلاء اسام عن قهونه وحسنه وخصه
الناس عن اركان السع وما لا يتبع الابه **السبع** على ان
ما اجتمع فيه احدى عشر خصله فمن ذلك ان يكون لما ان يساهما وان يكونا ملكا
او مادونا لما في ذلك ويكون السع ما يحق بيعه وكذلك الثمن ما يصح بيعه وما كان
التمس والتمس معلومين لا جهل فيما ورضي المتبايعين وان يتخاطبا بلفظ السع وان يقر
بابا بينهما وان يكون التفرق برضى منهما وان يخبر احدهما خلسة الا ان يكون سعي والرد
صحيحا او يكون سعي خياره **السبع** عن احكام الرد بعد تمام البيع **السبع** اذا
وصفنا **السبع** سبيل الى الرد الا عند وجود ثلث خصال فمن ذلك وجود العيب او
به الرد **السبع** مع خيار الروية ويكون له الرد والقول عن رويته **السبع**
عن سعي خيار الروية واحكامه والاحكام في ذلك **السبع** خيار الروية غير جائز الا عند
وجود ثلث عشر خصله فمن ذلك ان يكونا ملكين او مادونا لما في السع وان يكون السع
سعيه وذلك الثمن وفا ما على الرضى بذلك وان يتخاطبا بلفظ السع وان يكون البايع
قد شأ هذا السلعة قبل هذا الوقت وان يصرفا بصفه تضبطها وان يكون في الاحكام
على حالها وان يكون على تلك الصفة التي ان يقبضها وان يفرقا بعد قبضها مما يترتب
لذلك وان لا يكون مضمونه في الذمة ويحرم احدهما صلاحه **السبع** عن جلال القدر
واحكامه **السبع** القيس ما عرفه الناس قبضا في المنصوص على اختلاف احواله وعمره اسبلا
تم الا بالقبض فمن ذلك الصرف وما كان في معناه ما فيه الربا اذا كانت عليه واحدة وكذلك
ما اختلف عليه اذا كان مساو لذلك الرهن ولذلك الهبة والهبة والصدقة ولذلك
والرهن ولذلك النخعة ولذلك السلم **السبع** عما يجوز بيعه من غير نص يجوز بيع
لم يتم قبضه الا عند وجود سعي خصال فمن ذلك المثلث يجوز بيعه وان لم يقبض ذلك الرد
من الله اطلاق وكذلك حقه من ماله وكذلك ما اوصى به وكذلك ما حصل له من وقف عليه
اذا رجع الابن **السبع** **السبع** استبداد فله بعه وكذلك ما كان من ثمن سلعة من
او ذهب فله بعه قبل قبضه **السبع** اذا اذاع روضه على سعي حارسه **السبع**
عن حال خيار المجلس واختلاف ذلك خيار المجلس واجب في كل سعي واذا شرط رقبه في السعي

في بيان حكم البيع الرامح في حاد

المسماة على بلاء اسام عن قهونه وحسنه وخصه
الناس عن اركان السع وما لا يتبع الابه **السبع** على ان
ما اجتمع فيه احدى عشر خصله فمن ذلك ان يكون لما ان يساهما وان يكونا ملكا
او مادونا لما في ذلك ويكون السع ما يحق بيعه وكذلك الثمن ما يصح بيعه وما كان
التمس والتمس معلومين لا جهل فيما ورضي المتبايعين وان يتخاطبا بلفظ السع وان يقر
بابا بينهما وان يكون التفرق برضى منهما وان يخبر احدهما خلسة الا ان يكون سعي والرد
صحيحا او يكون سعي خياره **السبع** عن احكام الرد بعد تمام البيع **السبع** اذا
وصفنا **السبع** سبيل الى الرد الا عند وجود ثلث خصال فمن ذلك وجود العيب او
به الرد **السبع** مع خيار الروية ويكون له الرد والقول عن رويته **السبع**
عن سعي خيار الروية واحكامه والاحكام في ذلك **السبع** خيار الروية غير جائز الا عند
وجود ثلث عشر خصله فمن ذلك ان يكونا ملكين او مادونا لما في السع وان يكون السع
سعيه وذلك الثمن وفا ما على الرضى بذلك وان يتخاطبا بلفظ السع وان يكون البايع
قد شأ هذا السلعة قبل هذا الوقت وان يصرفا بصفه تضبطها وان يكون في الاحكام
على حالها وان يكون على تلك الصفة التي ان يقبضها وان يفرقا بعد قبضها مما يترتب
لذلك وان لا يكون مضمونه في الذمة ويحرم احدهما صلاحه **السبع** عن جلال القدر
واحكامه **السبع** القيس ما عرفه الناس قبضا في المنصوص على اختلاف احواله وعمره اسبلا
تم الا بالقبض فمن ذلك الصرف وما كان في معناه ما فيه الربا اذا كانت عليه واحدة وكذلك
ما اختلف عليه اذا كان مساو لذلك الرهن ولذلك الهبة والهبة والصدقة ولذلك
والرهن ولذلك النخعة ولذلك السلم **السبع** عما يجوز بيعه من غير نص يجوز بيع
لم يتم قبضه الا عند وجود سعي خصال فمن ذلك المثلث يجوز بيعه وان لم يقبض ذلك الرد
من الله اطلاق وكذلك حقه من ماله وكذلك ما اوصى به وكذلك ما حصل له من وقف عليه
اذا رجع الابن **السبع** **السبع** استبداد فله بعه وكذلك ما كان من ثمن سلعة من
او ذهب فله بعه قبل قبضه **السبع** اذا اذاع روضه على سعي حارسه **السبع**
عن حال خيار المجلس واختلاف ذلك خيار المجلس واجب في كل سعي واذا شرط رقبه في السعي

تردها صاع من تمر وكذا البسملج والكمثرى وما يصفه الشرع من الثمرات
 كان لها ثمن ميت فالبيع باطل من أجل أنه ميت مخموم بغيره البسملج
 الاغمي وعقود. عقود الاغمي غير جائز الا عند وجود سبع مائة درهم
 والتمر وكذا الجوز نفسه او باع مملوق شيئا قبل ان يملكه او قبل ان يبيع
 او قبل ان يملكه او قبل ان يبيع وكذا اذا اخبرها وقد شاهدها في بيعته
 البسملج من حال الشروط واحكامها بل الشروط مفسدة للبيع الا عند وجود
 خصال من ذلك خبار التمسك فادونه لها اولادها وذلك شرط العدة على المسمى وذلك
 من العيوب التي ائتمنت في الحيوان وكذا كسر شرط الولاد وان كان ادا شرط شيئا نفسه او لغيره
 اذا شرط مبيعته الثمر الى الجراد وكذا اذا شرط سقي الماء للثمر المسمى الى
 عنها واحكامها سبع وتكون حصلة من السبع مائة درهم من ذلك بيع جائز لئلا يفتن
 الرمان وسع الملامسة وبيع المصاة والمنابدرة وعسب الفحل وثمر الجلب والحمض
 وعن سبع فصل الماء وعن سلف وسبع وعن سبعة مائة درهم وعن سبع الجوز قبل يهرق وعن
 بيع الجوز حتى يستد عن سبع العنب حتى يسود وعن سبع التمر حتى يرها وعن سبع الرمان
 فلا يمثل والتمر بالتمر والزيت بالزيت متناضلا والماء بالماء والتفاح بالتفاح والذهب
 بالذهب والنضه بالنضه المتلا مثل وعن سبع الطعام بالطعام متناضلا وعن سبع ما
 لم يقبض وعن سبع ما لم يقبض وعن سبع الطعام حتى يحرق فيه الصاعان وعن سبع الطعام حتى
 وعن سبع العري وعن سبع جبل الجبل وعن المضامين وفي التي في بطون الاناث وعن المرات
 وعن المخالفة وعن سبع اللحم بالحيوان وعن سبع في مبعده وعن سبع شرط وعن سبع الرطل
 بالتمر وعن سبع الملايح وفي التي في ظهور الابل والدران وعن سبع البقر وعن سبع
 سبع وشرط وان بيع على سبع اخيه وعن سبع العروى البسملج عن احكام ما سبع وعلية
 ما سبع وعليه قسم فالبيع فيه باطل الا عند وجود خمس خصال فمن ذلك ان ياتي اخا او
 فالبيع فيه باطل الا عند وجود خمس خصال رطبا وذلك للوزن اذا كان سبع رطبا وذلك للعدد
 وذلك كل ما ياكل ثمره من رطبا او باس البسملج احكام ما يبيع السبع فيه وما لا
 يبيع كل ما كان فيه منفعة فالبيع فيه جائز الا عند وجود احد عشر خصال فمن ذلك ان ياتي
 والوقوف والاحداد وامهات الاولاد وكذلك الصحاوا والعصمة والهدايا وصدا الحريم وكذا

من تمر وفروش وكمثرى وكذا البسملج والكمثرى ما يصفه الشرع من الثمرات
 كان لها ثمن ميت فالبيع باطل من أجل أنه ميت مخموم بغيره البسملج
 الاغمي وعقود. عقود الاغمي غير جائز الا عند وجود سبع مائة درهم
 والتمر وكذا الجوز نفسه او باع مملوق شيئا قبل ان يملكه او قبل ان يبيع
 او قبل ان يملكه او قبل ان يبيع وكذا اذا اخبرها وقد شاهدها في بيعته
 البسملج من حال الشروط واحكامها بل الشروط مفسدة للبيع الا عند وجود
 خصال من ذلك خبار التمسك فادونه لها اولادها وذلك شرط العدة على المسمى وذلك
 من العيوب التي ائتمنت في الحيوان وكذا كسر شرط الولاد وان كان ادا شرط شيئا نفسه او لغيره
 اذا شرط مبيعته الثمر الى الجراد وكذا اذا شرط سقي الماء للثمر المسمى الى
 عنها واحكامها سبع وتكون حصلة من السبع مائة درهم من ذلك بيع جائز لئلا يفتن
 الرمان وسع الملامسة وبيع المصاة والمنابدرة وعسب الفحل وثمر الجلب والحمض
 وعن سبع فصل الماء وعن سلف وسبع وعن سبعة مائة درهم وعن سبع الجوز قبل يهرق وعن
 بيع الجوز حتى يستد عن سبع العنب حتى يسود وعن سبع التمر حتى يرها وعن سبع الرمان
 فلا يمثل والتمر بالتمر والزيت بالزيت متناضلا والماء بالماء والتفاح بالتفاح والذهب
 بالذهب والنضه بالنضه المتلا مثل وعن سبع الطعام بالطعام متناضلا وعن سبع ما
 لم يقبض وعن سبع ما لم يقبض وعن سبع الطعام حتى يحرق فيه الصاعان وعن سبع الطعام حتى
 وعن سبع العري وعن سبع جبل الجبل وعن المضامين وفي التي في بطون الاناث وعن المرات
 وعن المخالفة وعن سبع اللحم بالحيوان وعن سبع في مبعده وعن سبع شرط وعن سبع الرطل
 بالتمر وعن سبع الملايح وفي التي في ظهور الابل والدران وعن سبع البقر وعن سبع
 سبع وشرط وان بيع على سبع اخيه وعن سبع العروى البسملج عن احكام ما سبع وعلية
 ما سبع وعليه قسم فالبيع فيه باطل الا عند وجود خمس خصال فمن ذلك ان ياتي اخا او
 فالبيع فيه باطل الا عند وجود خمس خصال رطبا وذلك للوزن اذا كان سبع رطبا وذلك للعدد
 وذلك كل ما ياكل ثمره من رطبا او باس البسملج احكام ما يبيع السبع فيه وما لا
 يبيع كل ما كان فيه منفعة فالبيع فيه جائز الا عند وجود احد عشر خصال فمن ذلك ان ياتي
 والوقوف والاحداد وامهات الاولاد وكذلك الصحاوا والعصمة والهدايا وصدا الحريم وكذا

ما وقفه

فيه السلان السلم رخصة لا سعة في وقت قد ساد في
 السلان ما لا يجوز فيه السلم فاما غرضه من كسر الفحل على
 ذلك التمس واللولو والياقوت وسائر اللواتي ولا في الزهر ولا في
 ولا في السلم فاما فيه الرأيا اذا كانت عليها واجد وجعلته
 بصفة السلم فغير جائز **كتاب الرهن**
 اما عن حال الرهن واحكامه الرهن وثقه وذلك لان
 عصمون الا عند وجوده في حال فمذ لك ان سعي فيه فيض من ذلك القام
 ان الرهن ما عصبه كان ضامنا اذ لم يسلم في صاحبه ولذلك من اشترى شرا فاسلم
 فريته وذلك ان الرهن ما استعاره كان الرهن مضمويا وكذلك اذا قاله في البيع ثم رده
 الفرض وكذلك السلم وكذلك اذا قال فاذا اجاز وقت كذا فالرهن له فبعد كذا وقت
 كان ضامنا وكذلك اذا خالف امره ثم اخذ به كرهنا قبل القبض فالرهن مضمون
باب منه احكام الاشياء على الرهن
 اقسام منها ما يجوز بيعه ورهنه ومنها ما لا يجوز بيعه ولا رهنه ومنها ما يجوز
 رهنه ولا يجوز بيعه ومنها ما لا يجوز بيعه ولا رهنه فاما ما يجوز بيعه ورهنه فاما
 المطلق الذي لا عليه فيه واما ما لا يجوز بيعه ولا رهنه فمثل ام الولد والوقف وما اشبهه
 ذلك واما ما لا يجوز رهنه ويجوز بيعه فاشترته ولم يصفه فمذ لك ان يبره
 غير جائز وكذلك رهن المصحف من الكافر يجوز ويجعل على يد عدله وكذلك رهن العبد
 الطفل وراهه جائز وبيعه باطل وكذلك رهن الام جائز وبيعه باطل واما ما لا يجوز
 بيعه ولا يجوز رهنه فالهبة بصفة وكذلك المديون وكذلك المرتد وكذلك رهن الاسبي
 المدد الطويلة مثل الثلج والتعل وما اشبه ذلك يجوز بيعه ورهنه غير جائز للمساد
 حال الرهن وسماه هل يدخل في الرهن لان الزيادة غير داخل في الرهن
 الا عند وجوده في حال فمذ لك التمس في سائر الحيوان وكذلك في سائر الزروع وكذلك
 السعف في التخل وكذلك الاعضان في الشجر وكذلك كل زيادة لا يميز
باب منه احكام الرهن المطالبه باعلى الرهن
 قبل حلول الاجل الا عند وجود اربع خصال فمن ذلك موت الراهن وكذلك اطلاقه وكذلك

كذا كان ان يبيع الرهن في التماس فليس به السلان
 الرهن واما الرهن في الامور التي لا يكون رهنها الا عند وجوده في حال
 من جازيها لأمور وان يكون مال للرهن او ماله في رهنه وان يكون
 الرهن لبيعته وان يكون الرهن معلوما وان يقبضه قبض مثله وان لا يشترط فيه
 الرهن وان لا يكون له كات ولا مولي عليه وان لا يكون الرهن ارضا من ارض الخراج ولا
 قالا فريدا ولا مديرا ولا معتقا بصفة وما لا يفي بالوقت حلول الوقت
كتاب التمس السلان عن حال المفسر لا يكون
 مفسر المصنف وجوده في حال فمذ لك ان يكون في ماله مال وعليه دين ويكون عليه
 ما يكون في ماله وفا في طلبة الغرام حكم المالك بتفليسه والجر عليه او موب مفلسا او يكون
 مفسرا في ماله او ماله في التجار محج السدد عليه **البيان** عن احوال المفسر
 بعد الجرح عليه وعقوده افعال المفسر عقوده باطله الا عند وجوده في حال فمذ
 ذلك امر في المال وكذلك اماره بما يحث عليه فيه حد وذلك تديبره ووصاياه ولذلك
 طلاقه وخلاعه ولذلك اماره بوجه او وارث او ولا عليه **باب**
 منه اخر صاحبه السلعة احق اذا جمع الاوصاف المقدم ذكرها الا عند وجوده في
 حال فمذ لك ان يكون الزيادة من صعبه ادي او يكون حاملا ولا سبيل الى اخذها وكذلك ان
 كان معها ولد صغير لم يحز التفرقة بينهما وكذلك ان كان قبض شيئا منها ولذلك ان كانت ارض
 فزرعها وان كان التخل والشجر اذا حملت ولذلك ان كان زيت او مافي معناه فخلط بها هو
 منه **كتاب الحجر واحكامه**
 الحجر على خمسة اقسام فمن ذلك ما يقع بنفسه من غير حاكم من غير حكم حاكم
 فمثال ذلك زوال العقل والمرض وما كان في معناه والثاني ما يقع على الحاكم ولذلك طلاقه
 ومثال ذلك المبدى لاله وما كان في معناه والثالث المفسر يحتاج في استدائه الى حاكم ولا يجمع
 اليه في اتمايه والرابع ان يكون محجورا عليه بغير حاكم وكذلك صرف عنه الحجر من غير
 حاكم والمالك وما في معناه والخامس المرتد بنفسه الزهه وذا رقع ملكه
البيان عن احوال الحجر عليه واوصافه عي الحجر عند وجوده في حال
 خصله فمذ لك ان يكون مفسدا لاله ولذلك المفسر وكذلك المعنوه ولذلك الصغير ولذلك

الاخذ في سعة خصال فمن ذلك ان يكون ملكا في الارض وكان له ملك في
 الى رده. ولذلك لو كان في سفينة وفي حاربه في البحر فاستعمل في الحاربه من
 وذلك ان كان خطا فخطا به حتى ادى الى حاربه من حاربه الدار فخطا به في
 حوائج لا يוכל لجمه وكذلك اذا غضب طعاما حتى التفت لولم ياكله ذلك الشخص
 جاريه فاجلها وكذلك اذا اشرب كرا اذا وطبها فاجلها التبع
 عن الوطى واحكامه في حال العسر من وطى فراحم ما ووطى
 عليه الحد الا عند وجوده خصال فمن ذلك احد الشرب اذا وطى وهو
 وكذلك الاب اذا غضب جاريه ابنه وكذلك ابنه وذلك من المعص اوامه
 او مكاتبه بالاسم منه اخر ولد المقتضيه مصمون
 عمارها الا عند وجوده خصال فمن ذلك احد الشرب اذا اومت عليه فلامه عليه
 في الولد وكذلك الاب اذا وطى جاريه ابنه وذلك الحد
كتاب السعفه واحكامها السعفه
 عند وجود الشيء خصله فمن ذلك ان يكون المسع سائما من اصناف الارض ويكون
 ما عتقل القسم ويكون مساعا في ملك السعفه وان يكون خرج عن ملكه بعض وان يكون
 خروجه بعد صحح وان طالب السعفه او من يقوم مقامه وان لا يوجد المطالب مع العلم
 والقدرة وان يدل على العوض الوقت وان طالب بالسعفه له دون بعضه وان لا يكون
 ثم من هو اول منه وان لا يكون المسع ربها ولا حارمها
 سند السعفه فاما سلق بالارض على سعفه اوجه فمن ذلك السبا وما كان من خشب
 فيها وكذلك النخاع والشجر والكرم وكل ما له اصل وكذلك الطلع والتمر ما لم يور وما كان في معناه
 ذلك وغيره **البيان** عن الحال التي سئل فيها السعفه السعفه سئل عن ذلك
 عشر خصال فمن ذلك ان ترك المطالبه مع العلم والقدرة مختار الملك وكذلك ان ساو
 فيها واستاجر ما بعد علمه بالبيع او طالب من غير عوض او يكون التسعيع في حجر الحاكم ولا يرى
 له اخذ السعفه فاذا بلغ لم يكن له المطالبه او طالب له بعضه دون الكل او يكون وشل
 في بيع السعفه وهو له سبيع وسئل سعفه او يكون من الشرايين هو اول منه
البيان عن الشريك المستحق للسعفه السعفه للشارك في الشقيق

والارض ان ساع او هب على ثواب او ربح او اجار او هب او خلع وكل معاوضه
 من غير ان يكون في السعفه عليه الا عند وجوده سعة خصال فمن ذلك ان يكون
 في السعفه من غير ان يكون في السعفه عليه الا عند وجوده سعة خصال فمن ذلك ان يكون
 كان من غير ان يكون في السعفه عليه الا عند وجوده سعة خصال فمن ذلك ان يكون
 دون من في الكل وكذلك اخوان وراي نصف دار باع احدها فالسعفه لغيره ولغيره دو
 في السعفه عليه الا عند وجوده سعة خصال فمن ذلك ان يكون في السعفه عليه
 في السعفه عليه الا عند وجوده سعة خصال فمن ذلك ان يكون في السعفه عليه
القراض
 يتم باحدى عشر خصله فمن ذلك ان يكون من تام الملك جازا الامر الى تام الملك جازا
 الامر او ما دونها له ذلك وان يكون بلفظ القراض وان يكون بالذهب او الورود وان
 سمي للعامل حرم معلوم وان لا يقر احداهما سمي من الربح دون صاحبه وان لا يشرط
 عليه سمي بعينه او من رطل بعينه او ما لا يدوم وجوده في الاعلى وان لا يكون المقارضة
 للمعه معلومه وان لا يشرط على رب المال تسليم العمل بالاسم
احكامه
 احكامه كل عقد من معاوضه من امواله معلومه لغيره الا عند وجوده سعة خصال
 فمن ذلك القراض اذا الساجر على ساحتها او حياطة ثوب وكذلك المساقاة وكذلك
 النخاع والخلع والمملوك بالاسم
القراض
 مدغم القول ان القراض لا يصح الا بالذهب والورق والفضه حصص بالجنس
 عشر خصله فمن ذلك انما اتيان الاستاذ في المملوك وان لا يرباني غير المالك والمربوط
 الامه ولا يباح ما فيه كرها الا بها ولا قراض الا بها ولا يدعي من الاول الا انما ولا يقر
 الزه في العاقد لغيره وبواعده الله تعالى على كرها ولا يبيع السرايا لغيره ولا يوصف
 لا يوافق ذلك الاجار وسائر المعاوضات **كتاب المساقاة**
 المساقاة عقد جازا لاجار ولا يتم الا بوجوده سعة خصال فمن ذلك ان يكون من جاز
 الامر الى جاز الامر وان يكون بلفظ المساقاة وان يكون للعامل حرم معلوم وان لا
 يشرط احداهما لنفسه حزا يقرده دون صاحبه من الثمر وان لا يشرط على رب المال
 العمل معه وان لا يشرط رب العمل على المالك العامل عملا فبا سوي الخلع وان لا يكون الى

منه بخلاف الحمل لا يحمل ذلك **باب** في الفاعل من عمل يتناول فاعله
 المساقاة على الذي لا يحمل من الحمل **باب** في الفاعل من عمل يتناول فاعله
 المساقاة على كل اصل يفرق من ذلك التفرع على ان يكون العمل على ما يكون
 الا ان يكون وجبا لا يحمل ويجوز المساقاة على فحول الحمل على ما يكون العمل على ما يكون

لا تنفرد له لوفى الجملة **كتاب** في الفاعل من عمل يتناول فاعله
 والمحتملها الاحاراة اجاع من اصل العلم وانما خالف في ذلك من لا يصدق العلم
 وفي بعد ذلك على اربعة اصنام فمن ذلك ان يكون الاجر معلومه والعمل على ما يكون
 مثله ذلك خباطه السوب وبنا الحايط وما في معناه والثاني ان يكون العمل على ما يكون

والعوض يجوز لا مثل القراض والماله ان يكون العمل معلوما والاجر مجهولا مثله ذلك
 المساقاة والسراج ان يكون الاجر معلوما والعمل مجهولا مثله ذلك الرضاع
باب في الاحاراه جازمه الا عند وجوبه
 خصال فمن ذلك ان يكون المواجه جازما الامر وكذلك المستاجر ويكون ما للعلم الاجر
 وما المستاجر او ما دوناه في ذلك وان يكون ما استاجر معلوما مع وقا عند المجر
 والمستاجر ويكون المدة معلومه الاول والاخر عجله او اطله او بعضا عا حله او
 بعضا اجل ويكون المستاجر ما يصح الاسماع به ويجوز اجارته ويكون القبض عقيب
 العقد الا ان يكون شيء الزمه او يكون يده يعقل متقدم

باب في الاحاراه الجاهل والروايل
 يجوز عند وجود حصلي من ذلك النظر اليها ومعها فيها والجهل سطل اجارته
 الا في حالين الزاد ونقصا فيه والزاده فيه وقد وما يحله من الماولة السر
باب في الاجر غير رضا من الاعند وجوده بلك خصال
 فمن ذلك ما تفرده دون صاحبها مما يتقدم في ماعمله وليس من صنعه
 عن حال المزارعات المزارعة غير جازم الاعند وجوده وسع خصال
 ذلك ان يكون من جازم الامر ويكون ارض من الجهل يكون معا ويكون المدة من ربح العمل
 والارض ويكون العاقل اجر معلوم وان لا يشترط عليه عمل فغيرها وان يكون مفعولا
 مع العمل وان لا يكون المدة معلومه ويكون باسم المزارعة

باب في الاحاراه الجاهل والروايل
 احد عشر نفرا لا يجوز هبهم من ذلك المكاتب والعبد المادور له في النجاء ومن لم يبلغ وكذلك
 المتغلب وكذلك المجبر عليه لغيره فيه وكذلك المريض ذلك من كان عليه دين يسعق
 ما له وقد وثق ماله ولذلك المراه في حال طلقها وعطيتها من الباب وكذلك كل محو عليه
 وكذلك الوصي وفي المحرم عليه في ملك من هو في يده **الابان** عن احكام الرجوع
 في الهبات واوصاف ذلك الرجوع في الهبة غير جازم الاعند وجوده ثانيا خصال
 فمن ذلك ان يهب على ثواب فلا يعوض الاب والام والجدات الام ومن وهب لم
 ومن ذلك اذا مات الموهوب له قبل القبض **الابان** عن الهبات واحكامها
 في ضرب من الهبة والرجوع فيما على حسب ما وصفا وقبضا يقوم مقام قبولها
 ومن لم يلفظ بالقبول وحرم منها ما يجري مجرى الرسوخ ويكون للولاء والاحكام ومن يولي
 شأنا من امور المسلمين **الابان** عن القرض واحكامه والقرض طر اذ اذن

علاقہ قند

امره ولعمري وكذلك لا يجوز ان يكون له واحد منهما ولا فصل كل
 واحد منهما عن الآخر ولا يسل الى العبد وكذلك اذا اعطى بعض الاولياء وكذلك من شأه
 من غيره من اوصاف العبد وكذلك الضي اذا اشار الى العاقل ولذلك المحب
 من العبد والى احوالها واحكامها الداء على بلان اسماء من ذلك
 المسمى ما في الاصل والثاني في اليهودي والشرقي له في المسمى والى في المحرم
 فيهم درهم والاشي على النصف من ذلك في جمع ما تقدم ذكره والعبد فيه مائة بالغة
 من ارباب من صيات الخطا واحكامها الداء في الخطا على بلان اسماء من ذلك ما تقدم
 ذكره فعلى عاقله العاقل والثاني ما حانه على نفسه على جهة الخطا لا عزم من احدى عاقله
 في ماله والى ما اقرب من جملة العاقله واعلم ان لجانها معلق بال الحاشي من كتاب على
 على اوصاف اوام ولد او دمي حتى على دمي اسم وكذلك المريد ومن حتى على نفسه الابان
 من العاقله التي تحمل العقل وتكرها اليه الدية على العاقله ومن العصبات الا ان يكون ابن
 من ابيها او وجد ولا يحمل احد من ارباب المال الا ان يكون عاقله اوسدا في لم ولد ولا يحمل العاقل
 من العبد الا ان يكون صبيا ومعهها اذ هب العقل الابان من عن احوال الوفاء
 واحكامها وقد جمع في الرجل سيف وعشرين في حال حانه ولب وعشرون بعد وفاته سواء الحلو
 فمن ذلك العاقل فيها للدية وفي الاحفان الدية وفي الاديان الدية وفي السبع الدية وفي الالف
 الدية وفي الاحفان المانف الدية وفي السم الدية وفي السم الدية وفي السم الدية وفي السم الدية وفي السم الدية
 الدية وفي الالف الدية وفي اللعين الدية وفي الدين الدية وفي الاصابع الدية وفي الذكر
 الدية وفي الالف الدية وفي الدرس الدية وفي سلم الخلد الدية وفي ذفا العقل الدية وفي ذهاب
 الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية وفي الدية
 في المراه ثلثا وعشرين في حال حانها واربع وعشرين بعد وفاتها وفيها ما ليس على الرجل الشرير
 الاوصاف وفي الرجل ما ليس على الذل والاسير والخنان في الرجل وفيها سوا الابان
 احكام العبد في دياتهم وفوات العبد في قيمتهم لمراعات الحر في دية الا ان يعاوى
 الحر في حال حال فمن ذلك ان القيمة تحفص ويرفع والذل والاشي في الدل سواء وان

۵

على الأسير

او شرب عليه من ماء من الحوض الذي فيه فله حرة واحدة
 والرجل من الماء كذلك سواء الا ان يكون حيا لا ميتا
 من لم يملك فيه الحرية والعاقبة والصلح في ذلك
باب في غنم العدو واجكامه
 عند وجود سبع عشر حمله فمن ذلك ان يكون المذود حيا لا ميتا ولا احد من
 هو يكون باقرار من القادى ولا يكون القادى ابا ولا جدي ولا نانا ولا احد من
 ابيه او ابيه ولا جدات ام وبديهي للعدو وسكن المذود عن المير وبذلك القادى
 لقزانه اراد به قدفا ولم يكن من المذود ربا الى ان اقيم المذود القادى ولم يكن
 ربا الى ان اقيم المذود القادى ولم يكن القادى زوجا للعدو فله وطلب المذود
 ولحب الابان عن العدو الذي سقط معه المذود المذود
 وقد باع عند وجود سبع عشر حمله فمن ذلك ان يذود كذا ذكرا او عددا
 بعد عبد او حر بعد او من لم يملك فيه الحرية او صغير لم يبلغ اربعين او اب
 من جهة الام او من جهة الاب او جدان ام او يقول انت انا ابي الناس او اربعين
 بعد ان يذود او بعد ما بعد لا عنها او حدها الابان عن السرقه واجكامه
 السرقه لا توجب قطعا الا عند وجود سبع عشر حمله فمن ذلك ان يكون السارق
 ولا حذر ولا ام ولا احد من جهته ولا حذر ام ولا ولد ولا ولد ولا وجه ولا شريك
 للشروق منه ولا يد له عليه ولا عاربه له في منزله ولا من يملك ماله المسلمين ولا من يملك
 ولا من غير حذر ولا يكون قيمه اقل من ربع دينار ولا يرجع عن الاقرار بالسرقه فاذا عرفت هذا
 الخصال قطع المير واجب فان عاذ قطعت رجله السري فان عاذ قطعت السري فان
 قطعت رجله المتي فان عاذ بعد ذلك جسر **باب** عن الاشتر واجكامه
 احواله الحذر في الاسريه عند وجود ثمان خصال فمن ذلك ان يشرب من اجره
 سيرا وهو عالم به مسا ولا كان او غير مساول ويكون بالقاعا فلا غير مكره على شربه وسوا
 ذلك باقرار منه او منه عليه وسوا طالب للده او قرب **باب** في
 واجكامه الحذر في الحاربه عند وجود سبع خصال فمن ذلك ان يكون الحاربه عاقا
 شهر السلاح واعترضه على المسابله ولا يكون له تاويل في ذلك ولا متخير الى قتله باخيه

او شرب عليه من ماء من الحوض الذي فيه فله حرة واحدة
 والرجل من الماء كذلك سواء الا ان يكون حيا لا ميتا
 من لم يملك فيه الحرية والعاقبة والصلح في ذلك
باب في غنم العدو واجكامه
 عند وجود سبع عشر حمله فمن ذلك ان يكون المذود حيا لا ميتا ولا احد من
 هو يكون باقرار من القادى ولا يكون القادى ابا ولا جدي ولا نانا ولا احد من
 ابيه او ابيه ولا جدات ام وبديهي للعدو وسكن المذود عن المير وبذلك القادى
 لقزانه اراد به قدفا ولم يكن من المذود ربا الى ان اقيم المذود القادى ولم يكن
 ربا الى ان اقيم المذود القادى ولم يكن القادى زوجا للعدو فله وطلب المذود
 ولحب الابان عن العدو الذي سقط معه المذود المذود
 وقد باع عند وجود سبع عشر حمله فمن ذلك ان يذود كذا ذكرا او عددا
 بعد عبد او حر بعد او من لم يملك فيه الحرية او صغير لم يبلغ اربعين او اب
 من جهة الام او من جهة الاب او جدان ام او يقول انت انا ابي الناس او اربعين
 بعد ان يذود او بعد ما بعد لا عنها او حدها الابان عن السرقه واجكامه
 السرقه لا توجب قطعا الا عند وجود سبع عشر حمله فمن ذلك ان يكون السارق
 ولا حذر ولا ام ولا احد من جهته ولا حذر ام ولا ولد ولا ولد ولا وجه ولا شريك
 للشروق منه ولا يد له عليه ولا عاربه له في منزله ولا من يملك ماله المسلمين ولا من يملك
 ولا من غير حذر ولا يكون قيمه اقل من ربع دينار ولا يرجع عن الاقرار بالسرقه فاذا عرفت هذا
 الخصال قطع المير واجب فان عاذ قطعت رجله السري فان عاذ قطعت السري فان
 قطعت رجله المتي فان عاذ بعد ذلك جسر **باب** عن الاشتر واجكامه
 احواله الحذر في الاسريه عند وجود ثمان خصال فمن ذلك ان يشرب من اجره
 سيرا وهو عالم به مسا ولا كان او غير مساول ويكون بالقاعا فلا غير مكره على شربه وسوا
 ذلك باقرار منه او منه عليه وسوا طالب للده او قرب **باب** في
 واجكامه الحذر في الحاربه عند وجود سبع خصال فمن ذلك ان يكون الحاربه عاقا
 شهر السلاح واعترضه على المسابله ولا يكون له تاويل في ذلك ولا متخير الى قتله باخيه

في يد الصدوق فلهذا وصل اليه في المصداق
 الجوهري لا يفتل من احد خلاصه
 يكون فان يدين اهل الباب قبل الاسلام وتبين هو
 حرا بالغا فلا ذكر دون اني ولم يشرط على من يدين
 على دين اهل الباب وان خالفهم في الفروع لم يترك
 دينه او افوقه في كل عام قبل الدمه ووجب حق من يدين
 احب غير واجب اخذ جزية مجهولة الا عند وجود اربع خصال
 على تصديق الفسوق والصدقة باسم الحرية والثاني ان يترك السايه كتابه
 يضاهم على الطعام من مرتبهم من السايه من الطعام لذو الارواح والاربع
 صافيه مطلقه
كتاب الصدقة
 متى اجتمع في الصدقة خصال اربعة فممن كان يكون الصايه من محرم
 الكلب المصدبه والخارج معلا اذ اخرج انزجته ويكون صيد ما رسال من صيد
 يقوم مقامه اذا جاز دكانه وان لا يباعونه على ذلك غيره ممن يكون ممنوعا من
 ما بل منه ولا يشرب من جمعه وان يكون ممسكا على نفسه وان لا يسم فلا يكون
 حبل ولا في قاولا في نار الا ان يكون قد اصبقت مقابلة السايه عن الذم
 لان اسم الدمه الا عند وجود سبع خصال فمن كان يكون المذكي من اهل تلاب
 ويكون ممن يصح منه فعل الذم وبطبع الملقوم والمرى وان لم يقطع الودح من
 لغز الله عز وجل ولا يكون سن ولا ظفر ويكون القطع بها له حد يقوم مقام الحد
 المذكي قبل القطع وانما ذكاه اهل الباب فجاز ان يكون من ضرائف النصارى
 اهل الباب بعد نزول الفرقان او يكون اعدا بويه محوسبا او وثيا او
 الدخ منه بالاجنوب مثل السن والظفر الا ان
 ابي عشره خصله فمن ذلك ان يكون المذكي مسلما عادلا مائلا مستكبرا حسنا لله ورسوله
 ذكره دون ابي وان يحد سفره وان يوجه دمه الى القبلة وان يضعها ان كانت
 وان يسمي الله عز وجل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وان يسرع الدخ وان يقطع الملقوم
 والمرى والودح وان يذبحها من قفاها وان يات بالانحرى على حسب ما وصفت قفاها

الاصحاب والاصحاب الا من ثلثه احاد من اهل
 يكون له ان يدينه ويكون له ان يدينه ويكون له ان يدينه
 الله
 الظفر والظفر في العنقه والظفر في الاضحية والظفر
 من سنه الاطعمه واحكامها من سنه الاطعمه اساعتج
 انتم عن ابي قبل الطعام وبعه والاكل بثلث اصابع وتصغر اللقمة
 يعلق الاصابع والاكل ما يليك وقلة التطرف وجه صاحبه والجلوس
 حركه والرضي الشكر يا
كتاب الحر
 من كل ما حلال لما لك او لمالك له فيها الا عند وجود خمس خصال فمن ذلك ان يكون
 يكون فيها سيم قابل او اهل فوق شبعه ولذلك ان شرب ويكون محرمه لسبب عرض فيها
 عن اسبق الرمي واحكامها السوقي غير طين الا عند وجود احدى عشرة خصله فمن
 يكون من اهل او يغفل او يقاتل شمعناه ما ياكل عليه وكذلك في جميع ما يرمي به من قوس
 وهو عربي وكذلك الرمي لما رتب وما يخذل الاعداء ولدك الحراب والسعي على الاقدام والسد
 المراكب وكذلك الرمي بالمقاييع لا يحل الله وقد رجم بعض اصحابنا حوزا السوقي في الطه
 لاصحاب اعدا المسلمين وفيه نظربا
كتاب الامان
 على بلاء اقسام فمن ذلك ان يطي الامان من عند سيفا ولا يحتاج الى مملك الناب
 واحد منهما بما فلا بد من حبل والثالث ان يخرج اصدعا دون صاحبه فلا
 من الامان فانه عن الامان واحكامها الامان على ثلثه او بوجه اقسام
 كان ومضى ومن على ما يكون المساف وممن لقوا ما ما بوج
 فكل من حلف على فعل خالف فعله مبنه فالتفاه واجه عليه الا
 محذور وممور ست خصال فمن ذلك التماسي والمكره والمعلوب على عقله من واغا
 وكذلك المجنون وكذلك ممن اللغو وكذلك اذا حلف من لم يبلغ فاما الامن التي يوجب
 الكفار على بلاء اقسام احدها ان يحلف بالله عز وجل وانصف من صفات دانه وكذلك
 اذا حلف باسم من اسمايه ولذلك اذا حلف صفة من صفات المعلن واذا ابد لك بمسا ما لا

والله اعلم بالصواب
وقوله المولى في كتابه عليه السلام
ويعلم ذلك الذي رد الى الله وقد علمت ان الله
قد علم ذلك بما هو محقق اياه بالخالق
فولم يدركه عز وجل خلقه والحق في الحقيقة لان الله عز وجل
الله وبالله والمات مثل قوله وعمر الله فليس مني الا ان الله عز وجل
اسم بالله واسم بالله واعلم بالله ويرجع في ذلك الى الله والحالت بعد ذلك
في الكتاب من عليه اشياء الامام والحق او العترة ان عمر عز وجل قال
في الخت معوا الايام عن التدوير واحكامها لانهم يدور الله
حاصل من ذلك ان يكون من الغافل جاز الامر ويكون طاعة ويكون ملكا
وكون الشيء الذي يدور مقربا به الى الله عز وجل فلا يكون تدويرا حتى يكون عوضا من
في حرم التدوير

فمن ذلك ان يدرند طاعة فيكون عليه الوفاة ومتى تركه فهو اثم والثاني ان
 معصية فلا يكون عليه الوفاة ومتى ما وفى به فهو اثم ولما كان تدبرا هو طاعة
 معصية فالاسان فيه محرم من الترك والسؤال مثال ذلك ان يقول له على
 الرغيف او البر هذا القميص والراعي ند طاعة اعرضت فيه معصية ما لمان يقول
 يقدم فلان فيقدم يوم عيدا او يوم حيا على ارضاء لوجه الاستحسان والرضا والرضا
 ذلك هو الاثم على السيد للرضى عليه الوفاة بعد عفته

استغنى احد الامد وجود خمس مخرجه فمن ذلك ان يكون ذراعا
عالما بالمال عالما بالنسبه عالما بطرف من الله حافظا للناس من اهلانهم واما
واصله عالما بما حكم فيه وما يقبضه من النواريل يكون ربنا من العبد والحق والصدق
ويكون فيه العاقبة يا احد على العشاء ان السعيا من
الاحكام في كل حال الامد يعود شفع حضار في ذلك ان يكون عشاء ز او قد علمه الخوخ او
الغنى ولذا كان احتاج الي حاجه الانسان ولذا ان احسن من نفسه بغيره وحاج

الناظر

[illegible]

من حجاب الفاعل فلا يعلم ما شهد فيه لأجره في نفسه مسعوه ولا يدفع عنها مض
وعنه **في حكمه** الغلط **البيان** عن أحوال الشهادات السهادان على خمسة أقسام
من ذلك لا يزال فيه أقل من أربعة من الرجال العدول والثاني ما كان من حد المحرم
والطبع في السرقة وما في معناه لأجره وأقل من شاعده وأجره في المساء والثالث
أحوال المحرم فيه شاعده وعن وشاعده وأمر من وشاعده والاربع ما لا اطلاع عليه
الرجال من عيوب النساء لأجره فيه أقل من أربع نسوة والخامس الشهادة على روية

السماحة الامام ايضا الاخمسه اشيا شاهد ومشهود فيه ومسيود عليه ومسيود له
ومستوي عين السماحة عن حال من ائمه به الشهاده عشر خصال تمنع من قبل
الشهادة فمن ذلك ان يكون فاسقا او يكون غير بالغ او عدا ومن لم يترك فيه الجبهه او يكون
اصغر من ان يقسمه او يدافع عنها او يكون عدوا على عدوه واولاد الاولاده ولذلك لا ولد
لوالده السماحة عن حال شهادته السماحة غير حاجه الاعداء وجود

اربع حبلا من ذلك الذوال والرضاع وعبود السيد وشهادته على امرائه
 الا بعد وفاء من ذلك الاموال الرضاغ وعبود السيد وشهادته على امرائه
 بالدين من احكام الشهاده على السيد لا يجوز الشهاده على السيد
 تسع خصال فمن ذلك ان يكون السيد على شهادته على امرائه
 عدلين ونصف ما وقعت عليه شهادته فيقول السيد واخلى ما وقع عليه شهادته
 وكذاه نفيها لئلا يلازمه تصرف في شهادته الصلاة او يكون مؤثرا او لا يكون مؤثرا
 عز وجل ولا شهادته لمرأه على امرأه ولا على رجل انسان عن حال الرجوع من
 واحكامها كل من رجع عن شهادته تفعل الحكم بها فزوجه مقبول وكل من رجع عن
 الحكم بها فعليه الغرم والفضاض ان كان في مثله العضا من الاعداد وجودا او
 فمن ذلك ان يشهد على دار او ثوب او حيوان او ما يصح ملكه وهو قائم غير متاع
 وليس بالطلاق والعاق لان ذلك متلف **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 الدعوى والديكاتب والحكام بالدعوى لا يصح الابدان خصال
 ان يكون المدعى بالحقا لا يكون المدعى عليه من يزرعه مثل هذه الدعوى ويصح ان يكون
 او يلزم بسببه ويكون الشيء معلوما له مثل اوقفه **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 واحكامها لان الامان في الدماء فاعلموا سواها ولا يكون الامان الا في حال السلم
 واللعان واللعن الا في النفوس خاصه **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 الحكم بالقافه جائز عند وجود عشر خصال فمن ذلك ان يكون السيد امرأه
 بالانساب ويكون حرا بالقبول يكون الحكم في ولد الحق مثله ولا يكون اقربا به بالقبول
 وسواها ان المدعى عليه رجلين او امرأين ولا يصل القافه الا في الانساب **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 من المدعى بخلاف واحد **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 لا يعرف له نسب ومثله بولد لمثله والنسب لا يحق اذا اقر به لك المقرية لان الولد
 ولا ولا يلحق النسب الا نسب عادله من المهر فاذا اولدت يوما ساجد بولد فورا
 اخوه لام **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 عند وجود عشر خصال فمن ذلك ان يسلم الاداء الام او السيد عند عدم الاب
 المحرم عند عدم الام وكذلك الحدات للام وكذلك السامى ولا يكون حكم الصحيح حكم من

وكذلك

وكذلك ان جعل طرقة الاسلام المستفاد من حال الدعوى والحكامه **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 من كل بالغ بالغ تام الملك غير عاقل **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 من خصال في السيد لا يجوز في السيد من ذلك ان يكون السيد على شهادته على امرائه
 تسع خصال فمن ذلك ان يكون السيد على شهادته على امرائه
 عدلين ونصف ما وقعت عليه شهادته فيقول السيد واخلى ما وقع عليه شهادته
 وكذاه نفيها لئلا يلازمه تصرف في شهادته الصلاة او يكون مؤثرا او لا يكون مؤثرا
 عز وجل ولا شهادته لمرأه على امرأه ولا على رجل انسان عن حال الرجوع من
 واحكامها كل من رجع عن شهادته تفعل الحكم بها فزوجه مقبول وكل من رجع عن
 الحكم بها فعليه الغرم والفضاض ان كان في مثله العضا من الاعداد وجودا او
 فمن ذلك ان يشهد على دار او ثوب او حيوان او ما يصح ملكه وهو قائم غير متاع
 وليس بالطلاق والعاق لان ذلك متلف **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 الدعوى والديكاتب والحكام بالدعوى لا يصح الابدان خصال
 ان يكون المدعى بالحقا لا يكون المدعى عليه من يزرعه مثل هذه الدعوى ويصح ان يكون
 او يلزم بسببه ويكون الشيء معلوما له مثل اوقفه **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 واحكامها لان الامان في الدماء فاعلموا سواها ولا يكون الامان الا في حال السلم
 واللعان واللعن الا في النفوس خاصه **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 الحكم بالقافه جائز عند وجود عشر خصال فمن ذلك ان يكون السيد امرأه
 بالانساب ويكون حرا بالقبول يكون الحكم في ولد الحق مثله ولا يكون اقربا به بالقبول
 وسواها ان المدعى عليه رجلين او امرأين ولا يصل القافه الا في الانساب **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 من المدعى بخلاف واحد **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 لا يعرف له نسب ومثله بولد لمثله والنسب لا يحق اذا اقر به لك المقرية لان الولد
 ولا ولا يلحق النسب الا نسب عادله من المهر فاذا اولدت يوما ساجد بولد فورا
 اخوه لام **باب الدعوى** لا يصح الابدان خصال
 عند وجود عشر خصال فمن ذلك ان يسلم الاداء الام او السيد عند عدم الاب
 المحرم عند عدم الام وكذلك الحدات للام وكذلك السامى ولا يكون حكم الصحيح حكم من

وكذلك

لا يكون الامتياز من قبل
 وسوا الميراث من قبل
 التمييز في الحكم في القاطع الشرع في
 ان لا يخرج بعد موته او اشغق عن دبر او احد من اولاده
 بعد موته الربانية عن تدير الصبي الله واحكامه
 وكذلك وصاياه وقد خوت من افعاله ملكا ان مثل الامام
 والصدام والخبر من ابويه وقبول قوله في الادب والمنايا الا ان
 المدبر ولد المدبر على خمسة اشخاص فمن ذلك ان ولد من سيدها فميرها ام ولد
 قبل التدبير فمير عبد سيدها وما ولدته بعد بعد التدبير فحكم حكمها سواء
 روح اورني والاربع ما ولدته بعد موتها فهو فوق لسيدها وقد قيل انه مذبر كما
 والخامس ما عرت به زوجها فولدها من علي زوجها فميرها من الميراث وحكمها
 تدبير الميراث جابر في كل حال الا في حصص اهلها وهوان يوقف حكمها
 يكون تدبير باطلا الا باف من الحجاب واحكام ما لا يملك الامور
 حمله فمن ذلك ان يكون السيد عاقلا بالغ غير محجور عليه ويكون المعاونة عليه
 لها قيمته وان كان على عمل يحوز بها العمل ويكون على تخمين فاكتر ويكون الميراث
 فيه العوض معلوما ويقول السيد فاذا ادت فانت جرة
 العبد المدور الى دانه ان الصبي على ثلاثة اشخاص صم سخره ملكا
 يكون الطالب للحجاب فيه حيا واما انه والثاني وهوان يكون العبد مكشبا
 مندوب الى قايته والمكاتبه حبيب والعم الدالة ان يكون الطالب الدالة
 باطله الا ان من اساع العبد نفسه من سيده ان اساع العبد
 سيده على اشخاص فمن ذلك ان يقول له يعني نفسي بكه اولدا فمير السيد
 ويتفرق فامير ملك العبد نفسه وعق هذا الشرا والثاني ان يقول العبد اساعني
 ولذا فحمسه السيد ايد كل فيكون حرا وعليه ما ضمنه من المال والعم الدالة
 وصفها لها وساني على تفصلها والرابع ان يقول اذا اعطيتني لدا وكنا فانخرج فادله
 وقعت الحرية ولا يملك ما اعطاه ويكون عليه قيمته والكاتبه على قسمين محجور وان

الطلب
 عليه فميرها من سيدها
 ما يراد العبد الا من واحد
 في عبيد الانسان في عبيد اذا كان نام الملك في البحر
 وان كان ورثه في خصله واحدة وهوان يكاتب بعضه
 في عبيد كانه لا يجوز كتابه بعض عبيد الا في حالة واحدة ان
 وله من لا يفر احد لها ملكا فميرها من سيدها ملكا وان كان نصفه جرة اجابته
 بالبيان عن احكام ولدا المكاتبه اولاد المكاتبه في اشخاص من ذلك ما ولده
 عليه ولم يولد لسيدها اذا كان من روح اورني والثاني ما ولدته من سيدها فمير
 ولدها من احرار والبال ما ولدته من سيدها قبل قيامها بالاولاد وهي ام ولد ويحوز
 منها والاربع ما ولدته في حال كانه من غير سيدها فميرها حكمها الا ان من حجابته
 في عبيد المكاتبه على قسمين فمن ذلك ان يكون الحجاب على الاعاس فميرها من
 في عبيد تسعين في حال كتابته والثاني ان يكون الحجاب على العسر فميرها
 سيد او يكون الحجاب على ولدها في حال كتابته فما كان بها فميرها وما كان دون العسر
 في عبيد من عبيد امهات الاولاد غير جائز مع امهات الاولاد ام الولد الا
 في عبيد داربع خصال فمن ذلك ان يطاها وهي موهبة فميرها من سيدها من اجل الدن والثاني
 في عبيد ملكه وله في ملكه والثالث ان يكون وطبه بعد ان حوز عليه منها والاربع
 منه وهو مكاتب فيحوز له بعد عتقه الا ان من عبيد احرار
 ما يراد الاما ام الولد في احكام المملوكات الا عند وجودها في حصار فمن
 لا يفر بها ولا يفر بها ولا الوصية ولا يفر بها ولا يفر بها ولا يفر بها ولا يفر بها
 عن الاوصاف التي يكون بها ام الولد لا يحكم لها حكم امهات الاولاد
 في عبيد مع خصال فمن ذلك ان يكون سيدها تام الملك بولدها وان لا يكون عليه
 في عبيد وان لا يدعي عليها استبرأ بعد وطبها وان يسكن في الولد خلق الادبي وان لا يكون
 في عبيد ملكه وان لا يكون دافع فميرها من سيدها في دار الحرب
 في الاقسام والحاصل والميراث من العالمين عفره لثبته وقاربه ولن يفر لاجله امين

من كتاب
الشيخ
سليمان بن
في عشر ذي القعدة الحرام

في مائة عشر دي القعدة الحرام



في عشر ذي القعدة الحرام
سنة ثمان مائة واربعة
والله اعلم

